وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون –تيارت–
العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية
تخصص: مالية تجارة دولية

الموضوع:

إشكالية تنويع وترقية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر
دراسة قياسية خلال الفترة 1990- 2023

من إعداد الطالبة:
مروان فاطمة

تحت إشراف:
د. اجري خيرة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: **25-06-2025**

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

د. معسكري سمرة	أستاذ محاضر أ	جامعة ابن خلدون تيارت	رئيساً
د. اجري خيرة	أستاذ محاضر ب	جامعة ابن خلدون تيارت	مشرفا ومقرراً
د. برازوم حكيمة	أستاذ مساعد أ	جامعة ابن خلدون تيارت	مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون –تيارت–
العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية
تخصص: مالية تجارة دولية

الموضوع:

إشكالية تنويع وترقية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر
دراسة قياسية خلال الفترة 1990- 2023

من إعداد الطالبة:
مروان فاطمة

تحت إشراف:
د. اجري خيرة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 25-06-2025

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

د. معسكري سمرة	أستاذ محاضر أ	جامعة ابن خلدون تيارت	رئيساً
د. اجري خيرة	أستاذ محاضر ب	جامعة ابن خلدون تيارت	مشرفا ومقرراً
د. برازوم حكيمة	أستاذ مساعد أ	جامعة ابن خلدون تيارت	مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025

بـسـم الله الرحـمـن الـرحـيـم

"يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات
والله بما تعملون خبير"

الآية 11 من سورة المجادلة

إهـــــداء

إلهي الذي لا يطيب الليل إلا بشكرك...ولا يطيب النهار إلى بطاعتك... ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك... ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك... ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك **الله جل جلاله**

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة... إلى نبي الرحمة ونور العالمين **سيدنا ونبينا وحبيبنا محمد صلى الله عليه وسلم**

إلى من أحمل اسمك بكل فخر... إلى من علمني العطاء بدون انتظار... يا من افتقدك منذ أن تركتنا... يا من يرتعش قلبي لذكرك... يا من أودعتني لله أهديك هذا العمل **أبي رحمة الله عليه**

إلى ملاكي... إلى معنى الحب والحنان والتفاني... إلى بسمة الحياة وسر الوجود... إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي... إلى أغلى الحبايب **أمي رحمها الله وأسكنها فسيح جناته**

وإلى **إخوتي الأعزاء** حفظهم الله فجزاهم الله عني خير الجزاء

إلى توأم روحي ورفيق دربي...إلى صاحب القلب الطيب والنوايا الصادقة... إلى من رافقني في دروب الحياة الحلوة والحزينة خطوة بخطوة ومازال يرافقني حتى الآن **زوجي الغالي**.

إلى من حلّت بركة وجودهم في حياتي، ومن ملأت ضحكاتهم الجميلة عمري، أهدي هذا البحث لأولادي: **محمد، صارة، وماريا**.

شكر وتقدير

الشكر والحمد لله عز وجل على توفيقنا لإعداد هذا العمل

بصدق الوفاء والإخلاص أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذة "**اجري خيرة**" الذي سخرت جزء من وقتها وجهدها في متابعة البحث من أوله لآخره، وشجعتني على إتمام هذا العمل وإخراج المذكرة في شكلها النهائي.

كما أتقدم بخالص شكري إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين خصصوا جزء من وقتهم الثمين وتفضلوا لقراءة هذه المذكرة ومناقشتها.

كما لا يسعني إلا أن أشكر كل من كان له فضل في إنجاز وإعداد هذا العمل من قريب أو من بعيد وإلى عمال مكتبة كلية العلوم الاقتصادية جامعة تيارت على تقديم يد العون والمساعدة.

وأخيرا آمل أن تكون هذه المذكرة بمثابة إسهام متواضع يضاف إلى الجهود العلمية المحمودة لمن سبقني، وأسأل الله العلي القدير أن ينفع بها والله ولي التوفيق.

الطالبة: مروان فاطمة

الملـخـص

تلعب الصادرات دور مهم في الأدبيات الحديثة للنمو الاقتصادي التي تعتبر المحرك الأساسي له، والجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى إلى التخلص من التبعية الشبه تامة للمحروقات، لذلك عملت على تنمية صادراتهاخارج المحروقات وذلك بإستخدام عدة إستراتيجيات وإجراءات ساعدتها في ذلك، اذ كان الهدف من هذه الدراسة ايجاد العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2023، حيث تطلب منا استعراض مختلف النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي وعلاقتها بالصادرات عبر مختلف المدارس، مع تحليل أداء النمو الاقتصادي والصادرات خارج المحروقات في الجزائر، ليتم في الأخير استخدام المنهج التجريبي لقياس أثر هذه الأخيرة في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر. وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك أثر موجب ومعنوي للصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، الاصلاحات الاقتصادية، الصادرات، الصادرات خارج المحروقات، الانحدار الخطي البسيط.

Résumé

Les exportations jouent un rôle important dans les littératures modernes relatives à la croissance économique, où elles sont considérées comme le principal moteur de cette dernière. L'Algérie, à l'instar des autres pays en développement, cherche à se libérer de sa dépendance quasi totale aux hydrocarbures. À cet effet, elle a œuvré au développement de ses exportations hors hydrocarbures en mettant en œuvre plusieurs stratégies et mesures qui l'ont aidée en ce sens. L'objectif de cette étude est d'analyser la relation entre les exportations hors hydrocarbures et la croissance économique en Algérie durant la période 1990–2023. Pour ce faire, il a été nécessaire de passer en revue les différentes théories expliquant la croissance économique et son lien avec les exportations selon les différentes écoles de pensée, en analysant également la performance de la croissance économique et des exportations hors hydrocarbures en Algérie. Enfin, une méthode empirique a été utilisée pour mesurer l'effet de ces exportations sur la réalisation de la croissance économique en Algérie. L'étude a abouti à la conclusion qu'il existe un effet positif et significatif des exportations hors hydrocarbures sur la croissance économique au cours de la période étudiée.

Mots clés: la croissance économique, reformes economique, exportation, exportation hors hydrocarbures, La coordination , La régression linéaire simple.

فهرس المحتويات

فهـرس المحتويات

البيـــــــــان	الصفحة
إهداء.....	–
شكر وتقدير.....	–
فهرس المحتويات.....	–
فهرس الجداول.....	–
فهرس الأشكال.....	–
المقدمة العامة.....	[أ- خ]
الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي والصادرات	[9- 30]
تمهيد.....	9
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي.....	10
المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي.....	10
المطلب الثاني: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي.....	10
المطلب الثالث: قياس النمو الاقتصادي.....	12
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.....	16
المطلب الأول: النظريات التقليدية للنمو الاقتصادي.....	16
المطلب الثاني: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي.....	19
المطلب الثالث: النماذج الحديثة للنمو الاقتصادي.....	22
المبحث الثالث: أثر الصادرات على النمو الاقتصادي.....	24
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الصادرات.....	24
المطلب الثاني: محددات والمؤشرات التنافسية للصادرات.....	25
المطلب الثالث: العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي.....	26
خلاصة الفصل.....	30
الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2023	[32- 57]
تمهيد.....	32
المبحث الأول: تحليل أداء النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2023.....	33
المطلب الأول: تطور الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.....	33
المطلب الثاني: تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.....	34

المطلب الثالث: تحليل تطور النمو الاقتصادي الحقيقي.....	36
المبحث الثاني: واقع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.....	38
المطلب الأول: سياسة التجارة الخارجية في الجزائر.....	38
المطلب الثاني: اجراءات تنمية الصادرات خارج المحروقات.....	41
المطلب الثالث: الهيئات المساهمة في ترقية الصادرات خارج المحروقات.....	47
المبحث الثالث: قياس أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2023.....	50
المطلب الأول: عرض متغيرات النموذج القياسي.....	50
المطلب الثاني: صياغة النموذج القياسي.....	52
المطلب الثالث: تقييم النموذج القياسي من الناحية الاقتصادية والاحصائية.....	54
خلاصة الفصل.....	57
الخاتمة العامة.....	[61 -59]
قائمة المراجع.....	[67 -63]

فهرس الجداول

الرقم	فهـرس الجداول	الصفحة
(1.1)	دراسات تطبيقية للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي	28
(1.2)	تطور الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال الفترة 1990-2023	33
(2.2)	تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة 1990-2023	35
(3.2)	الرسم على النشاط المهني TAP	43
(4.2)	تطور الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 1990-2023	51
(5.2)	نتائج التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى	53
(6.2)	نتائج اختبار التجانس (White)	55

فهرس الأشكال

فهـرس الأشكال

		الصفحة
(1.1)	حلقة تقسيم العمل والنمو الاقتصادي	17
(1.2)	العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1990-2023	52
(2.2)	شكل الانتشار لمتغيرات النموذج	53
(3.2)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	55

المقدمة العامة

المقدمـة العامـة

1- تمهيد

يعد النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى إلى تحقيقها مختلف الدول أياً كان نظامها الاقتصادي، وأياً كانت مرحلة التقدم أو التخلف التي بلغتها، ويعتبر من المفاهيم المهمة والحيوية في الاقتصاد لأنه يعطي مؤشر الاتجاه ومسار الاقتصاد الوطني، ويتصف النمو الاقتصادي بأنه حصيلة عملية معقدة ومتشابكة تتضافر لإنجاحها عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية ومؤسسية، وتعيقها عقبات داخلية وخارجية تعمل مختلف الدول على تخطيها وتجاوزها، لهذا تحرص معظم دول بما فيهم الجزائر على تشغيل جميع الموارد الاقتصادية المتاحة وبكفاءة عالية من أجل تعظيم النمو الاقتصادي واستمراريته من أجل انعكاسه بالإيجاب على الأداء الاقتصادي وعلى معدل الرفاه الاقتصادي.

والجزائر كغيرها من الدول النامية التي تعاني من تبعية شديدة لقطاع المحروقات الذي يهيمن فيه النفط على أكثر من 95% من إجمالي الصادرات، الشيء الذي جعل اقتصادها يتأثر أكثر بعوامل خارجية كأسعار المحروقات وأسعار الصرف في الأسواق الدولية، الأمر الذي يتطلب تظافر وتشابك بين السياسات الاقتصادية، وهنا تلعب السياسة التجارية دورا هاما بجانبيها الاستيراد والتصدير، خاصة الصادرات من خلال ما تقدمه للاقتصاد من جلب للنقد الأجنبي وتصريف الفائض من الإنتاج.

ومن هنا أصبحت تنمية الصادرات خارج المحروقات الشغل الشاغل للحكومة الجزائرية حيث بدأت في البحث عن استراتيجيات بديلة، من شأنها حماية الاقتصاد الوطني من التبعية النفطية واللحاق بمصاف الاقتصاديات الناشئة، من أجل ذلك قامت الجزائر بالاهتمام بالقطاعات التي لها القدرة على رفع مستوى أداء المؤسسات الجزائرية المصدرة، وذلك من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات لتحفيز التصدير بالاعتماد غلى الهيئات المساعدة على ذلك.

2- مشكلة البحث

يعاني الاقتصاد الجزائري من تبعية شبه كلية لعائدات المحروقات، ما جعله هشا أمام تقلبات السوق العالمية ورغم الجهود التي بذلتها الدولة لتنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات، لا تزال مساهمة القطاعات غير النفطية محدودة في الميزان التجاري والنمو الاقتصادي، ومن هنا نطرح الاشكالية التالية: ما مدى فعالية استراتيجية تنويع الصادرات خارج المحروقات في دعم النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2023؟

وانطلاقا من السؤال الجوهري وبغرض الإلمام بموضوع الدراسة ارتأينا تجزئتها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي؟

- ما هي علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي؟
- ما هي أهم الإجراءات والسياسات المتخذة من قبل الدولة لتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات؟
- كيف تؤثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؟

3- فرضيات البحث

للإجابة على الأسئلة الفرعية وإشكالية البحث، ولغرض الإلمام بموضوع الدراسة تمَ استخدام مجموعة من الفرضيات والتي نسعى إلى اختبارها والمتمثلة فيما يلي:

– يتحدد النمو الاقتصادي في الجزائر بصفة أساسية من العوائد النفطية.

– ساهمت الإجراءات والاستراتيجيات المطبقة من طرف الدولة في تحرير الصادرات وترقيتها خارج المحروقات.

– توجد علاقة إيجابية بين تنويع الصادرات خارج المحروقات وتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر

4- أهداف البحث

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

– استعراض التطورات التي حصلت في نظريات النمو الاقتصادي، بدءا من المدارس الاقتصادية التقليدية وصولا للنماذج الاقتصادية الحديثة؛

– التعرف على تطور الصادرات خارج المحروقات في الجزائر بين الفترة 1990 و2023.

– تحليل الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية المعتمدة من طرف الدولة.

– تقييم أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي المعبر عنه بالناتج المحلي.

– وفي الأخير اقتراح حلول وتوصيات في ظل النتائج المتوصل إليها.

5- أهمية البحث

تكتسي هذه الدراسة أهمية خاصة كونها تسلط الضوء على جهود الدولة الجزائرية في تنمية صادرات القطاعات خارج المحروقات، وتبين مدى مساهمتها الفعلية في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، حيث أنه شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال اعتمادا شبه كلي على صادرات المحروقات كمصدر رئيسي للعملة الصعبة، وهذا ما جعله عرضة لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية ، وأدى إلى هشاشة في البنية الاقتصادية. وفي ظل التحديات المتزايدة التي فرضتها الازمات الاقتصادية العالمية، أصبح من الضروري تبني استراتيجية وطنية لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

6- المنهج العلمي المتبع وأدوات الدراسة

إن الظاهرة الاقتصادية المدروسة حول "اشكالية تنويع وترقية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسية قياسية خلال الفترة 1990-2023-"، تطلب منا استخدام العديد من المناهج العلمية للإجابة على الاشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، أولها المنهج الوصفي لأجل الإلمام بالجوانب النظرية للموضوع بالتطرق إلى مختلف النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي وعلاقتها بالصادرات عبر مختلف المدارس، كما تم استخدام المنهج التحليلي من خلال تحليل واقع الصادرات خارج المحروقات مع التطرق لوضعية النمو الاقتصادي، بالاعتماد على معطيات واحصائيات حديثة صادرة من هيئات احصائية جزائرية كالديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر والبنك الدولي، ليأتي في الأخير استخدام المنهج التجريبي عن طريق إتباع أحد أساليب التقدير لقياس أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي، باعتماد برامج احصائية أكثر استعمال في الجانب الاقتصادي والمتمثل في البرنامج الإحصائي "Eviews".

7- حدود الدراسة

<u>كإطار مكاني</u>: تقتصر دراستنا على دولة الجزائر لأن الأوضاع الاقتصادية تختلف من دولة لأخرى وما ينطبق عليها قد لا ينطبق على دول أخرى، هذا هو السبب الرئيسي في اقتصار الدراسة على دولة واحدة وعدم مقارنتها مع أي من الدول.

أما **<u>الإطار الزمني للدراسة</u>:** اتخذنا الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 2023، بسبب بداية الانتقال من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق تزامنا مع الأزمة النفطية آنذاك، حيث سارعت الجزائر كغيرها من الدول في تنفيذ مجموعة من التدابير والإجراءات والتعديلات الهيكلية لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، حيث بدأت أول بوادر كسر الاحتكار الذي مورس على التجارة الخارجية في قانون المالية التكميلي لسنة 1990جاء هذا القانون بعد ضغط صندوق النقد الدولي، الذي دعا الجزائر لتبني سياسة تجارية أكثر انفتاحا على العالم الخارجي، وذلك بانتهاج مجموعة من الإصلاحات تتضمن ضرورة تغيير سياسة تسيير التجارة الخارجية عن طريق إصدار قانون خاص بالتجارة الخارجية وتحريرها.

8- أسباب اختيار الموضوع

إن الأسباب التي دفعتني إلى اختيار موضوع الدراسة دون غيره من المواضيع نلخصها كالتالي:

- إن الانخفاض المستمر في أسعار المحروقات نتيجة انخفاض الطلب العالمي عليه، بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي الذي شهدته الدول المتقدمة، وما ينجر عنه من مشاكل كبيرة لاقتصادات التي تعتمد على مداخيل قطاع المحروقات في توجيه مشاريعها التنموية، ما دعا إلى أهمية البحث في الأسباب لإيجاد الحلول.

– إن الموضوع يكتسي أهمية كبيرة بسبب طبيعة بنية الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بصفة شبه كلية على صادرات المحروقات كمصدر رئيسي للعملة الصعبة، هذا ما جعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأدى إلى هشاشتها، الأمر الذي دفع الدولة إلى تبني استراتيجية وطنية لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات المتسم بنوع من الاستقرار.

– وفي الأخير محاولة تقديم إضافة في دراسات الاقتصاد القياسي باستخدام أساليب كمية في مجال الاقتصاد الكلي.

9- صعوبات البحث

إن من بين الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الدراسة هو التضارب والاختلافات الموجودة في الإحصائيات المتعلقة بالمؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر الصادرة من هيئات احصائية جزائرية، فبالرغم من تعددها حاولنا الاعتماد على الاحصائيات الموجودة في الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر والبنك الدولي، وبالرغم من وجود اختلافات كثيرة في بعض الاحصائيات إلا أن الاعتماد على مصادر أقل بدل عدة مصادر يخفف لنا حدة عدم تجانس المعطيات التي من شأنها أن تؤدى إلى مشاكل قياسية في النموذج المقدر.

10- الدراسات السابقة

انتعشت المكتبة الاقتصادية بكم كبير من الدراسات والأبحاث الاقتصادية، والتي تمَ استخدام نتائجها كانطلاقة حقيقية ومتينة لموضوع الدراسة، والذي يعتبر تكملة للحلقة المتسلسلة من الأبحاث السابقة ولكن بأساليب ومعطيات جديدة فرضتها التغييرات الديناميكية للاقتصاد العالمي، وفيما يلي سنورد بعضا منها:

أ. دراسة "**مروة مومن**" حول أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر (2000–2020)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة قالمة. والتي طرحت الإشكالية التالية:

"**إلى أي مدى يمكن أن يتأثر النمو الاقتصادي بتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة** 2000–2020". وكان الهدف من الدراسة هو تسليط الضوء على كل من النمو الاقتصادي والصادرات خارج المحروقات في الجزائر، وقياس أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي باستخدام برمجية "*Eviews*10"، ونموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة خلال الفترة 2000–2020. وقد توصلت الدراسة الى جملة من النتائج اهمها انه رغم تسجيل الصادرات خارج المحروقات نسبة مساهمة منخفضة في اجمالي الصادرات الجزائرية الا ان تنميتها كان له اثر موجب ومعنوي على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

ب. دراسة "**حمشة عبد الحميد**" حول دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة –دراسة حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة. والتي طرحت الإشكالية التالية: "**كيف تساهم عملية تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر؟**". وكان الهدف من الدراسة هو معرفة الدور الذي تلعبه حرية التجارة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خصوصا في حماية الاقتصاد الوطني في حالة انهيار أسعار البترول، مع إبراز أهم الوسائل والإجراءات والتدابير التي يمكن أن تعتمد عليها استراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر. وتوصلت الدراسة الى انه لازالت تمثل صادرات المحروقات نسبة 97% في حين الصادرات خارج المحروقات تبقى متواضعة في حدود 3%، وأن سعر الصرف وتدفق الاستثمار الاجنبي المباشر يساهمان بشكل ايجابي في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، وأن القطاع الخاص له الدور الريادي في تنشيط الصادرات خارج المحروقات، وكذلك تخفيض القيود الجمركية والجبائية والادارية تساهم بشكل ايجابي في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

ت. دراسة "**بن جلول خالد**" حول أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي – دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر (1970–2006)–، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر. والتي طرحت الإشكالية التالية: "**إلى أي مدى يمكن أن يتأثر النمو الاقتصادي للجزائر من جراء ترقية الصادرات خارج المحروقات؟**". وكان الهدف من الدراسة هو التعرف إذا كانت الإجراءات والامتيازات الممنوحة من طرف متخذي القرار كافية لترقية الصادرات خارج المحروقات، ودراسة نوعية العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي باستخدام أدوات إحصائية وقياسية. وتوصلت الدراسة الى أن التصدير له أثر ايجابي على النمو الاقتصادي للدولة ويعتبر المحرك الأساسي له وذلك لقدرة التصدير على جلب المداخيل من العملة الأجنبية، وأنه رغم الإجراءات التي حاولت الجزائر اتخاذها للرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات إلا أن هذه الأخيرة بقيت تراوح مكانها، وذلك لكون جميع الإجراءات ترقيعيه، لم تصل إلى حد التغير من بنية الاقتصاد الجزائري وتحسين من خصائصه الهيكلية، مع بقاء نفس الأعراض المرضية السابقة (الندرة ، التبعية).

11- هيكل البحث

قمنا بتقسيم موضوع البحث إلى الفصول التالية بعد المقدمة العامة للإجابة على الإشكالية المطروحة على النحو التالي:

- **الفصل الأول:** تمَّ تسليط الضوء في هذا الفصل على الإطار النظري للنمو الاقتصادي والصادرات من خلال ثلاث مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي، ثم إلى النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي انطلاقاً من النظرية الكلاسيكية وصولا إلى النظريات الحديثة بما فيها النماذج الرياضية النيوكلاسيكية. وفي الأخير تطرقنا إلى أثر الصادرات على النمو الاقتصادي، من خلال إبراز أولا كل ما يتعلق بالصادرات من تعريف وأهمية ومتطلبات، ثم التطرق إلى مختلف الدراسات النظريات والتطبيقية التي حددت العلاقة بينهما.

- **الفصل الثاني:** تمَ التطرق في هذا الفصل إلى قياس وتحليل أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990- 2023، وذلك من خلال تحليل أداء النمو الاقتصادي، وكذا التطرق إلى مختلف الاجراءات والسياسات المتبعة من أجل ترقية الصادرات الغير النفطية، ليتم في الأخير تدعيم دراستنا التحليلية بنموذج قياسي مصغر ومبسط للاقتصاد الجزائري، يهدف إلى قياس أثر الصادرات خارج المحروقات في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2023.

وفي الأخير كخلاصة عامة تمَ التوصل إلى مجموعة من النتائج سواء في الجانب التحليلي أو القياسي للموضوع مدعمة بمجموعة من التوصيات.

الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي والصادرات

الفصل الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي والصادرات

تمهيد

تمّ تناول موضوع النمو الاقتصادي في الفكر الاقتصادي من قبل العديد من الاقتصاديين وتفسير حدوثه ومعرفة محدداته، خلال مجموعة من النظريات لمدى فترات زمنية، حيث تمّ التركيز منذ القدم بالنمو طويل الأجل ومعرفة مصادره، وتفسيره لمعرفة أهم العوامل المؤثرة فيه، وبصفة عامة يمكن تقسيم هذه النظريات إلى قسمين، قسم اعتمد على الجانب النظري في تحليله للنمو الاقتصادي ويعتبر الكلاسيك هم السباقون في ذلك من بينهم "أدم سميث و"دافيد ريكاردو"، بالإضافة إلى النظرة التشاؤمية لـ "توماس روبرت مالتوس"، فهذه النظريات كان لها دور مهم في تهيئة الدراسات الأولية لنظريات النمو الجديدة، التي أخذت بعد مغاير للنظريات التقليدية باعتمادها على دراسات قياسية اقتصادية من أجل بناء نماذج تنبؤية في تحليل النمو ومختلف مصادره، فكانت البداية عند "هارود– دومار"، وبعد سنوات قليلة من الاستنتاجات التي قدمها هذا النموذج، أخذت نظرية النمو الاقتصادي بعدا جديد المتمثل في ظهور نموذج أكثر تحليلا، الذي يعرف بنموذج "سولو– صوان" أو نموذج النمو النيوكلاسيكي، بإدخاله التقدم التقني عاملا جديدا إضافة للعوامل التقليدية المذكورة في النظريات التقليدية.

وبالنظر إلى العلاقة القوية بين النمو والتجارة الخارجية، فإن الصادرات تلعب دور المحفز الاساسي لأنها تعمل على جلب العملة الصعبة ببيع الانتاج الفائض في الاسواق الدولية، ولا يتم ذلك إلا عن طريق محددات ومؤشرات تنافسية وهذا من اجل فرض سيطرتها في الاسواق الدولية، كل هذا سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

- مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي .
- النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.
- أثر الصادرات على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

لقد اختلف الاقتصاديون في تحديد مفهوم النمو نظرا لتطوره عبر الزمن أين توسعت أفكاره ومحتوياته حيث أن هدف أي دولة هو تحقيق معدلات مرتفعة منه مهما كان النظام السائد فيها وعلى أساسه يتم تقسيم الدول إلى متقدمة أومتخلفة ومنه سيتم التطرق إلى تعريف النمو الاقتصادي وأنواعه وطرق قياسه.

المطلب الأول: تعريف النمو الاقتصادي

يقصد بالنمو الاقتصادي "معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أو الدخل القومي الحقيقي في المجتمع خلال فترة زمنية معينة"[1]، ويعرَف أيضا بأنه "الزيادة المستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي في فترة زمنية معينة، بمعنى نصيب الفرد من الدخل الكلي في المجتمع، فالنمو الاقتصادي لا يعني فقط زيادة في نصيب الفرد من الدخل الكلي فهو يتعدى ذلك ليعني حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي، ولا يتحقق ذلك إلا إذا فاقت الزيادة في معدل نمو الدخل الكلي معدلات الزيادة في السكان"[2]، بمعنى أن (معدل النمو الاقتصادي= معدل نمو الناتج المحلي– معدل النمو السكاني)، وأيضا يجب أن تكون هذه الزيادة في نصيب الفرد حقيقية وليست نقدية بمعنى: (معدل النمو الاقتصادي الحقيقي= معدل الزيادة في الدخل الفردي النقدي– معدل التضخم)[3]، وبصفة عامة يحسب النمو الاقتصادي بالعلاقة التالية[4]:

$$TC = \left(\frac{PIB_t - PIB_{t-1}}{PIB_{t-1}} \right) * 100$$

المطلب الثاني: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

لم تختلف النظريات الاقتصادية كثيرا في تعريفهم للنمو الاقتصادي، وأرجعوه إلى الزيادة الكمية والنوعية لمجموعة من المتغيرات والمصادر التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة معتبرة في معدلاته، فالنمو هو زيادة في القدرات الإنتاجية في البلد نتيجة لزيادة عدد أو تحسين في استخدام الموارد الاقتصادية أو تطور التقنية المستخدمة في الإنتاج أو زيادة الدخل القومي الفعلي في الأمد الطويل، وبالتالي تهتم نظرية النمو الاقتصادي

---

[1]– **محمود حسن صوان**، [2015]، «أساسيات الاقتصاد الإسلامي»، **دار المناهج للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، ص. 223.

[2]– **أحمد فوزي الحصري**، [2017]، «الأنظمة الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار»، **مؤسسة شباب الجامعة**، الإسكندرية، مصر، ص. 149.

[3]– **محمد عبد العزيز عجمية وآخرون**، [2006]، «التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية»، **الدار الجامعية**، الإسكندرية، مصر، ص. 75.

[4]– **اجري خيرة، بابا عبد القادر**، [2017]، «دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970–2014»، **مجلة المالية والأسواق**، العدد السادس، جامعة مستغانم، الجزائر، ص. 32.

بتحليل عملية هذا النمو والعوامل المؤدية إليه وما يصاحبها من تغيرات بنيوية في الطلب والعرض[1]، فنجد أن كل النظريات لها مجموعة معينة من العوامل المحددة في تفسيرهم للنمو الاقتصادي، نلخصها فيما يلي:

– **رأس المال المادي**: يعبر رأس المال المادي عن "كل أصل منتج الذي من شأنه إنتاج سلعا أخرى، كالآلات والمباني والمعدات بالإضافة إلى التجهيزات والبنية الأساسية اللازمة للقيام بالعملية الإنتاجية سواء الزراعية والصناعية والخدماتية"[2]، حيث يعبر عن مقدر الإضافة التي تمت في رأس مال المجتمع بـ "تراكم رأس المال"، فلا بدا للمجتمع التضحية بجزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية بمعنى أن تراكم رأس المال يتعلق مباشرة بحجم الادخار، فإذا أرادت أي دولة الإضافة إلى حجم المتراكم من السلع الرأسمالية فلا بدا لها الامتناع عن استهلاك جزء من الإنتاج الحالي من أجل تحويل جزء من الدخل للأغراض الاستثمارية[3]، ومن هذا المنطلق فتراكم رأس المال أو الاستثمار هو من العوامل الأساسي في التأثير على النمو الاقتصادي.

– **رأس المال البشري**: ويعتبر أهم العوامل المؤثرة على النمو، ولا يعتمد على التعليم والتدريب فقط بل أيضا مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية، ويعتبر السكان ونوعيتهم والهرم السكاني أهم عنصر مكون له، أي زيادة السكان تعني زيادة عرض العمل مع الأخذ في الاعتبار أثر النمو السكاني على متوسط نصيب الفرد من الناتج أو الدخل القومي، حيث يشكل مصدر رئيسي للطلب الفعال الذي يساهم في زيادة دورة ونشاط النمو الاقتصادي. وبالتالي فإن أي زيادة في استثمار رأس المال البشري تساهم في زيادة إنتاجية العمل وبالتالي زيادة معدل النمو والتنمية الاقتصادية، وعليه وجب الاهتمام بتدريب وتنمية العنصر البشري التي تميز الدول المتقدمة عن المتخلفة، والتدريب الفني والإداري يعتبر ضروري لتنمية المهارات بدورها تساهم في زيادة الإنتاجية وبالتالي الإسراع في عملية التنمية وزيادة معدل النمو[4].

– **العوامل الطبيعية**: يعتمد إنتاج اقتصاد معين على كمية ونوعية الموارد الطبيعية متمثلة في الأرض (السطحية والباطنية)، فكلما توافرت هذه الموارد زاد النمو الاقتصادي مع فرضية ثبات العوامل الأخرى، لذلك وجب على الاقتصادات تنمية واستغلال الموارد الطبيعية حتى يزداد النمو الاقتصادي[5]، كما يمكن للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية من شأنها زيادة النمو الاقتصادي مستقبلا، وذلك بتحويل جزء من الموارد الاقتصادية

---

[1]– **خالد أحمد فرحان المشهداني، رائد عبد الخالق عبد الله ألعبيدي**، [2015]، «مبادئ الاقتصاد، الطبعة العربية»، **دار الأيام للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، ص. 165.

[2]– **عبد المطلب عبد الحميد**، [2006]، «النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي»، **الدار الجامعية**، الاسكندرية، مصر، ص. 468.

[3]– **حربي محمد موسى عريقات**، [2006]، «مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)»، الطبعة الأولى، **دار وائل للنشر**، عمان، الأردن، ص. 272.

[4]– **عبد المطلب عبد الحميد**، [2010]، «الاقتصاد الكلي–النظرية والسياسات»، الطبعة الأولى، **الدار الجامعية للنشر**، الإسكندرية، مصر، ص. 273.

[5]– **عبد المطلب عبد الحميد**، [2010]، «الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسات»، المرجع السابق، ص. 274.

المتاحة كرأس المال والعمل نحو مجالات الأبحاث، فهو بذلك يضحي بجزء من السلع الاستهلاكية في المدى القصير لتمكين الاقتصاد الوصول إلى مستوى أعلى من القدرة الإنتاجية في المستقبل وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي[1].

– **التقدم التقني:** لا يرتبط النمو الاقتصادي فقط بالزيادة الكمية في عوامل الإنتاج (العمل، رأس المال)، وإنما يرتبط أيضا بعوامل نوعية متمثلة مثلا في تحسين المعارف وتأهيل العمال والتقدم العملي المستخدم، بالإضافة إلى فعالية تنظيم العمل والتركيبات الإنتاجية، هذه العوامل المختلفة النوعية تحدد الإنتاجية ونجاعة الإنتاج، وعليه وجب الاهتمام بإنتاجية الأجير والمؤسسة وقطاع النشاط أو باقتصاد البلد، أين نميز ثلاث أنماط من الإنتاجية تساهم في زيادة النمو وهي إنتاجية العمل التي تقاس بالعلاقة بين القيمة المضافة على عدد ساعات العمل، وتتطلب تحسين التقنيات والماكينات المستخدمة. وإنتاج رأس المال والذي يقاس بالعلاقة بين القيمة المضافة ومخزون رأس المال الثابت المستخدم في الإنتاج، وتتطلب تأهيلات وكفاءات ونجاعة العمال الذين يشغلونها. وأخيرا النجاعة الشاملة للعوامل وتتأتى من العلاقة بين القيمة المضافة ومجموع عوامل الإنتاج المستخدمة[2].

إضافة إلى أن هناك بعض العوامل الأخرى كعوامل سياسية واجتماعية وأخرى ثقافية واقتصادية، فالنمو الاقتصادي يتطلب توفر مجموعة من العوامل مثل: وجود قطاع مصرفي قادر على تمويل متطلبات النمو، ونظام قانوني تشريعي قادر مثلا تثبيت قواعد لتعامل التجاري، وعلى نظام ضريبي محفز للاستثمارات، واستقرار سياسي وأمني إلخ[3].

المطلب الثالث: قياس النمو الاقتصادي

لمعرفة مستوى النمو الاقتصادي والانجاز الذي وصلت إليه بلدان العالم سواء المتقدمة أو المتخلفة، لابد من وجود معايير معينة، ارتكزت في الأول على مقاييس كمية تتعلق بالدخل لتتغير مؤشراته إلى مقاييس أكثر شمولا تتعلق بالحاجات الأساسية من غذاء وصحة وتعليم، ومعايير اجتماعية وأخرى هيكلية لتتغير هذه المقاييس مع مرور الزمن، وسنلخصها فيما يلي:

– **معايير الدخل:** يهدف النمو الاقتصادي إلى زيادة في كل من الناتج الداخلي ونصيب الفرد كما يلي:

[1]– **حربي محمد موسى عريقات**، [2006]، المرجع السابق، ص. 272.

[2]– **موسى زواوي**، [2015]، «مدخل عام للاقتصاد السياسي»، الطبعة الأولى، **منشورات الدار الجامعية**، الجزائر، ص. ص 85-86.

[3]– **حربي محمد موسى عريقات**، [2014]، «مبادئ الاقتصاد الكلي»، الطبعة الأولى، **دار البداية للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن ، ص. 359.

1- <u>الناتج الوطني</u>: "يقيس صافي الناتج أو القيمة المضافة للاقتصاد عن طريق قياس السلع والخدمات التي يتم شراؤها بالنقود....."[1]، ويعتمد النمو على هذا المؤشر على المستويين الوطني والفردي، ويرتبط بالعوامل المباشرة والأكثر أهمية في هذا المؤشر (مثل الموارد البشرية ورؤوس الأموال والتحول التكنولوجي وحصيلة الصادرات والمنح والهبات)، أي بكل ما يسهم في زيادة الناتج الحقيقي ومتوسط نصيب الفرد من هذا الناتج*، وفي هذا السياق يمكن تحديد ثلاث معدلات للنمو تسمح بقياس تلك التذبذبات[2]:

- ✓ **معدل النمو السنوي (فترة قصيرة الأجل):** يمثل التغير الذي يحدث في مستوى الدخل منسوب إلى قيمة الدخل من سنة لأخرى، وهذا المعدل هو الأصدق لأنه يعبر عن اتجاه التغير الذي يحصل في الدخل سنة بسنة.
- ✓ **معدل النمو الكلي:** يمكن تعريف معدل النمو الكلي للدخل الوطني خلال فترة معينة، حيث يمكن أن نأخذ فترة أكثر من سنة واحدة لدراسة التغير الفعلي للدخل الوطني، ويكون هذا المعدل أكثر دلالة عن المعدل السنوي لأنه يتضمن جميع التذبذبات السنوية.
- ✓ **معدل النمو السنوي المتوسط:** ويقصد به تغير مستوى الدخل خلال فترة معينة آخذا في الحسبان تلك التذبذبات السنوية

ومنه يمكن القول إن الناتج الوطني لا يعبر بصدق عن التقلبات الاقتصادية الجارية داخل الاقتصاد ما لم يأخذ في الحسبان طبيعة التغيرات التي تجري به وخاصة تقلبات الأسعار.

2- <u>الدخل الفردي</u>: عن طريق تحديد معدلات نمو الناتج القومي للفرد الواحد وتستخدم للتعبير عن تطور المستوى المعيشي المادي للفرد في دولة ما، أي إن تحسن في الناتج القومي للفرد لا يمكن تحقيقه إلا إذا كان معدل النمو الاقتصادي أكبر من معدل نمو السكان.

- **<u>الحاجات الأساسية والاجتماعية</u>:** تشمل كل من معايير الصحة والتعليم والتغذية:

1- <u>معايير الصحة</u>: لعل من بين المعايير التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي هي:

- ✓ عدد الوفيات لكل ألف من السكان، عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان، معدل الوفيات للأطفال دون 5سنوات، فارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية، وعدم كفاية الغذاء وسوء التغذية، وكل هذه من ميزات التخلف.

---

[1]- **قاسم عبد الرضا الدجيلي، علي عبد العاطي الفرجاني**، [2001]، «الاقتصاد الكلي: النظرية والتحليل» ، **منشورات ELGA**، مالطا، ص.472.

* يعتبر متوسط نصيب الفرد أكثر قبولا كونه يبين نصيب كل فرد من السلع والخدمات في المجتمع.

[2]- **فرحي محمد**، [2004]، «التحليل الاقتصاد الكلي، الجزء الأول: الأسس النظرية»، **دار أسامة للنشر والتوزيع**، الجزائر، ص. ص 71-72.

- ✓ متوسط عمر الفرد، هو عبارة عن متوسط عدد السنوات التي يمكن أن يتوقع الفرد أن يعيشها في سن معينة، حيث كلما انخفض هذا المعدل كلما دل ذلك على تخلف الدولة، وكلما كان هذا المتوسط مرتفعاً فإن ذلك يعتبر دليلا على تقدم الدولة من الناحية الاقتصادية[1].
- ✓ كذلك توجد مؤشرات عديدة أخرى نذكر من بينها، عدد الأطباء لكل ألف نسمة، عدد الأسرّة في المستشفيات وغيرها.

2- معايير تعليمية:

إن التغيرات التي شهدها الاقتصاد العالمي وتزايد معالم الثورة المعرفية، ثم بموجبها الاهتمام ببيئة جديدة، يلعب فيها التعليم دورا في زيادة المعرفة واكتساب مهارات متطورة، وكل هذه الامور تؤدي الى زيادة الانتاجية من ناحية وترشيد الانفاق من ناحية اخرى وبالتالي زيادة الاستثمار والادخار، مما يؤكد أن التعليم سلعة ذو قيمة مرتفعة. ومن بين المعايير التي تستخدم في التعرف على المستوى التعليمي والثقافي ما يلي[2]:

- ✓ نسبة الافراد داخل المجتمع الذين يعرفون القراءة والكتابة.
- ✓ نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي، والتعليم الثانوي من أفراد المجتمع.
- ✓ نسبة الإنفاق على التعليم بجميع مراحله إلى إجمالي الناتج الحكومي.
- ✓ عدد المقاعد البيداغوجية، ونسبة عدد المتمدرسين، وعدد الإطارات وكذا عدد البحوث المنجزة.

3- معايير التغذية:

تعاني معظم الدول النامية من عدم قدرتها على تأمين الغذاء الاساسي لشعبها ولحل هذا المشكل تطلب الامر الرجوع الى القطاع الزراعي وذلك بتطوير وتقديم المنح والمعونات لهذا الاخير من اجل توفير وزيادة انتاج الغذاء وهناك عدة مؤشرات تستخدم للتعرف على مدى نجاعة معيار التغذية منها[3]:

- ✓ متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية.
- ✓ نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الفعلية الضرورية للفرد.

4- معيار نوعية الحياة المادية: ان المعايير السابقة المتعلقة بالصحة والتعليم والتغذية كلها فردية وتعتمد بالدرجة الاولى على الجانب الاجتماعي بذاته، لكن هناك معيار اجتماعي اخر يتضمن اكثر من جانب لذلك هو اكثر شمولية مقارنة بالمعايير الاخرى، حيث يتكون من عدة مؤشرات نذكر منها ما يلي:

---

[1]- **كامل بكري وآخرون**، [2000]، «مبادئ الاقتصاد الكلي»، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، ص. 386.

[2]- **محمد صالح تركي القريشي**، [2010]، «علم اقتصاد التنمية»، الطبعة الأولى، **دار إثراء للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، ص ص. 50-52

[3]- **محمد صالح تركي القريشي**، «علم اقتصاد التنمية»، المرجع السابق، ص. ص 51-52.

- ✓ وفيات الأطفال، توقع الحياة عند السنة الأولى للطفل، القراءة والكتابة عند عمر 15 سنة، كما يقيس مقدار الإنجاز المتحقق لإشباع الحاجات الأساسية ورفع مستوى الرفاهية للسكان

5- دليل التنمية البشرية: هو مؤشر حديث نسبيا توصل اليه برنامج الامم المتحدة في عام 1990 حيث يعد هذا الاخير من المعايير المركبة يتكون من ثلاث معايير جزئية هي[1]:

- ✓ معيار صحي العمر المتوسط عند الميلاد.
- ✓ معيار التحصيل العلمي.
- ✓ معيار اقتصادي، اي متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي،

وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين الصفر والواحد فكلما اقترب من الواحد فإن الدولة اكثر تقدما وكلما اقترب من الصفر فإن الدولة اكثر تخلف.

- **معايير هيكلية:** قبل الحرب العالمية الثانية، كانت الدول الصناعية المتقدمة تعمل على توجيه اقتصاديات الدول النامية نحو إنتاج المنتجات الأولية الزراعية والمعدنية بأسعار ملائمة، لتبقى تلك الدول سوقا لتسويق منتجاتها من السلع الصناعية، والذي لم يعد مقبولا بعد نهاية هذه الحرب بسبب حصول معظم تلك الدول على استقلالها وسعيها نحو التحرر من التبعية الاقتصادية والسياسية. بالإضافة إلى تراجع أسعار المنتجات الأولية وتدهور شروط التبادل التجاري، كل هذا أحدث تغييرات أدت إلى هيكلية في البنى الاقتصادية لكل من الدول المتقدمة والنامية، عن طريق الاهتمام بالتصنيع بهدف توسيع قاعدة الإنتاج وتنويعها، مما غير من الأهمية النسبية لمختلق القطاعات الاقتصادية وأثر في هيكل صادراتها ووارداتها. كل هذه المتغيرات اتخذت كمقاييس لقياس درجة التقدم والنمو الاقتصادي كما يلي:

- ✓ الأهمية النسبية للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية.
- ✓ نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.
- ✓ نسبة الإنتاج الصناعي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وكلما ارتفعت هذه النسب في الدول فيعني ذلك أنها حققت تغيرات إيجابية في بنيانها الاقتصادي وهيكل إنتاجها ويعكس ذلك زيادة درجة التقدم والنمو في الدولة[2].

---

[1]- **مدحت القريشي**، [2007]، «التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات»، الطبعة الأولى، **دار وائل للنشر**، الأردن، ص ص. 24-26

[2]- **سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده**، [2014]، « قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية»، الطبعة الأولى، **مكتبة الوفاء القانونية للنشر**، الإسكندرية، مصر، ص ص. 105-106.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

فيما يلي سيتم التطرق إلى مختلف النظريات الاقتصادية، والتي اختلفت في تفسيرها للنمو الاقتصادي، فلكل نظرية عوامل محددة. فلأكثر من قرنين والاقتصاديون يتساءلون عن كيفية تحقيق النمو الاقتصادي ومدى امكانية استمراريته على المدى الطويل، حيث اجتهدوا عبر فترة طويلة من الزمن في البحث عن أهم العوائق التي من شأنها عرقلة النمو الاقتصادي وفي والبحث عن كيفية تحقيقه.

المطلب الأول: النظريات التقليدية للنمو الاقتصادي

لأكثر من قرنين و الرواد الاقتصاديون يتساءلون عن أسباب النمو الاقتصادي وكيفية تحقيقه، ولعل من أهم تلك الأفكار كانت لكل من آدم سميث و توماس مالتوس و دافيد ريكاردو، إذ اعتبروا الرواد والسلائف الحقيقيين لهذا التفكير والتأمل.

1- تحليل آدم سميث: (1723- 1790)

ساهم آدم سميث مساهمة كبيرة في تحليل النمو الاقتصادي من خلال تعرضه للمبادئ العامة التي تحكم تكوين الثروة، ونلخص أهم المبادئ التي ارتكز عليها في تحليله للنمو الاقتصادي على النحو التالي:

- تتمثل عناصر النمو وفقاً لسميث في كل من المنتجين والمزارعين والمستثمرين، والذين يجب منحهم حرية التجارة والمنافسة مما يؤدي لتوسيع أعمالهم* وزيادة التنمية الاقتصادية، بحيث يعتبر أن تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي يعرقل نمو الاقتصاد القومي؛

- تقسيم العمل وهو نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي، إذ أن الزيادة في الثروة (النمو) يأتي بعد إتباع مبدأ تقسيم العمل والتخصص[1]، حيث يؤدي إلى أعظم النتائج في القوى المنتجة للعمل (زيادة إنتاجية العمال)، زيادة على ذلك فإن التخصص يؤدي إلى زيادة المهارات والى زيادة المقدرة على الابتكار؛

- يوضح سميث أن التخصص وتقسيم العمل لابد أن يسبق بتراكم رأسمالي، والذي يتأتى أساسا من الادخار، وعليه يكون الادخار هو أساس الثروة والنمو الاقتصادي (مقدرة الأفراد على الادخار أكثر ومن ثم الاستثمار أكثر في الاقتصاد الوطني)، إذن النمو الاقتصادي يحدث بطريقة تراكمية، فبمجرد أن يبدأ مع إتباع تقسيم العمل ورأسمال فإن إنتاجية العمال سوف تتجه إلى الزيادة، وهذا بدوره سوف يؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقي (تحقيق ثروة) وبطريقة تراكمية يؤدي هذا بدوره إلى زيادة جديدة في حجم المدخرات، مما يؤدي مرة أخرى إلى زيادة الإنتاج والدخل، وهذا ما يعرف بحلقة تقسيم العمل والنمو الاقتصادي الموضح في الشكل التالي:

---

* يؤكد آدم سميث على حجم السوق الداخلية باعتباره مصدرًا للنمو، وليس من الضروري أن تكون التجارة مع العالم الخارجي (وجوب تسويق فائض الإنتاج إلى الخارج لتوسيع نطاق السوق) لأن السوق المحلية الكبيرة يمكن أن تلعب الدور نفسه الذي تلعبه الأسواق الخارجية.

[1] - **Jean-Marc Daniel**, [2010], « Histoire vivante de la pensée économique: des crises et des hommes », **Pearson Education**, France, Paris, P. 74.

الشكل رقم (1.1): حلقة تقسيم العمل والنمو الاقتصادي

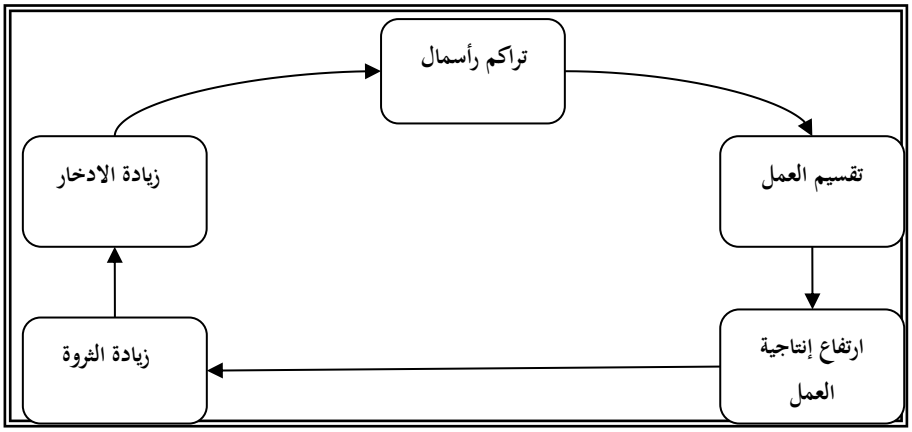

المصدر: احمد إبراهيم منصور، [2007]، «عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية: رؤية إسلامية مقارنة (سلسلة أطروحات الدكتوراه 66)»، الطبعة الأولى، **نشر وتوزيع مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت، لبنان، ص. 297.

وبشكل عام، آدم سميث يرجع النمو الاقتصادي إلى الزيادة الكمية والنوعية من عوامل الإنتاج الأساسية: العمل ورأس المال والأرض.

2- تحليل دافيد ريكاردو: (1772- 1873)

يعتبر دافيد ريكاردو من أبرز كتاب المدرسة الكلاسيكية فقد ارتبط اسمه بالعديد من الأفكار منها الريع والأجور وكذا التجارة الخارجية، حيث بنى هذه الأفكار على دعامتين أساسيتين هما: نظرية مالتوس للسكان وقانون تناقص الغلة، فقد تصور أن إمداد السكان بالطعام يتزايد بصعوبة مع استمرار عملية التنمية إلى أن تؤدي في الأخير إلى توقفها[1]، ومن هذا المنطلق سيتم تلخيص أهم ما ورد في تحليله على الشكل التالي:

- يبين ريكاردو أن توزيع الدخول العامل الحاسم المحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، والذي يحلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات هي، الرأسماليون، العمال (الزراعيون) وملاك الأراضي الزراعية، فالرأسماليون دورهم مهم في عملية الإنتاج إذ يقومون بتوفير رأس المال الثابت والتوسع فيه لتحقيق أقصى الأرباح ويدفعون أجور العمال ويوفرون مستلزمات العمل، أما العمال الزراعين يعتمدون على الأجور (جر الكفاف) لأن زيادة السكان ستزيد من عرض العمل مما يخفض الأجور إلى مستوى الكفاف، أما ملاك الأراضي فدورهم يتم في تحصيل الدخول عن طريق الريع (استئجار الأراضي)، حيث الزيادة في تعداد السكان وتكوين

[1]- **محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي**، [2003]، «التنمية الاقتصادية – مفهومها، نظرياتها، سياساتها-»، **الدار الجامعية للنشر والتوزيع**، الاسكندرية، مصر، ص ص. 71-72.

رأس المال يؤدي إلى ندرة الأراضي الخصبة مما يدفع استخدام الأراضي الأقل خصوبة، وهنا ينشأ الريع أين يتحول جزء من محصول الأراضي إلى الملاكين لأنهم يطلبون ثمنا مقابل أرضهم الأكثر خصوبة وهكذا[1].

– يوضح أن الزراعة هي القطاع الرئيسي الهام في النشاط الاقتصادي، وأن النمو يتحدد من خلال قانون تناقص الغلة نتيجة التسابق بين الغذاء من ناحية والسكان من ناحية أخرى حيث يرى أن: – عنصر السكان عندما يكون قليل بالنسبة للموارد الطبيعية، تتوافر فرص الربحية أمام المستثمرين الرأسماليين، فيزيدون من استثماراتهم خاصة في القطاع الزراعي، هذا يؤدي إلى زيادة الأرباح ومعدلات التراكم الرأسمالي، وبالتالي يزيد الإنتاج والريع والطلب على العمل، فترتفع الأجور، فيزيد النمو السكاني، وباستمرار النمو السكاني تشتد المنافسة على الأراضي الأكثر خصوبة، فتستغل جميع الأراضي حتى الأقل خصوبة مما يؤدي إلى ظهور قانون تناقص الغلة، وفي حالة استمرار الطلب على السلع الزراعية فإن المجتمع يستخدم الأراضي الأقل جودة، ويتسبب هذا في ارتفاع أسعار السلع الزراعية هنا يطالب العمال برفع أجورهم، فتنخفض الأرباح والتراكم الرأسمالي، ويقل الحافز على الاستثمار، فينخفض الطلب على العمل، وتتجه الأجور إلى الانخفاض حتى تصل إلى حد الكفاف، وتظهر هنا حالة من الركود الاقتصادي، فبنسبة له فإن تراجع النمو أمر حتمي لا مفر له (في المدى الطويل)[2]؛

– يركز على حرية التجارة كعامل ممول للنمو الاقتصادي (تصريف الفائض الصناعي وتخفيض أسعار المواد الغذائية)، حيث شرح كيف أن قيام التجارة الخارجية على أسس قيام الاختلافات النسبية سوف يتيح الاستفادة من مبدأ التخصيص وتقسيم العمل[3].

3– تحليل توماس روبرت مالتوس: (1766– 1834)

كان لتوماس مالتوس آرائه المشهورة في النمو السكاني باعتباره زعيم المدرسة التشاؤمية، الذي وضع نظريته السكانية، والتي تنصّ على:

– عدد السكان يتزايد وفق متتالية هندسية، بينما يتزايد الموارد الغذائية على أقصى تقدير وفق متتالية حسابية، وهذا يؤذي بدوره للضغط على الموارد باستمرار إذا لم تحدد الزيادة السكانية[4]، إذن هذين العنصرين "المتتالية الهندسية السكانية" و"المتتالية الحسابية الغذائية" يمثلان القلب النابض لنظرية مالتوس[5]؛

---

[1]– **القريشي مدحت**، [2007]، «التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات»، المرجع السابق، ص. 58.

[2]- Éric Bosserelle, [2004], «Dynamique économique», **Gualino Éditeur, EJA**, Paris, P. 91.

[3] – **عبد الرحمن يسري أحمد**، [2003]، «تطور الفكر الاقتصادي»، **الدار الجامعية**، الإسكندرية، مصر، ص. 290.

[4] – **القريشي مدحت**، [2007]، «التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات»، الطبعة الأولى، **دار وائل للنشر**، عمان، الأردن، ص. 60.

[5] – **لزهير طافر**، [2010]، «النظرية السكانية وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع»، **مجلة الباحث الاجتماعي كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية**، العدد 10، جامعة قسنطينة، جزائر، ص. 71.

– يعتبر بأن النمو الديمغرافي أكبر دائماً من النمو الاقتصادي، فالحاجز الرئيسي الذي يقف في وجه النمو الاقتصادي هو ندرة الموارد الطبيعية، التي سيأتي اليوم الذي ستنفذ فيه تماما، ويتراجع بسبب ذلك النمو الاقتصادي في كل بلدان العالم، وبالطبع سوف تنجر عن ذلك عواقب وخيمة من بينها تراجع مستويات الأجور بشكل حاد ومذهل[1]، وتتدهور القدرة الشرائية لأبعد الحدود وتتفشى البطالة، وقد ينهار الاقتصاد كاملاً، ولذلك يؤكد بأن التزايد الديمغرافي السريع هو مشكلة الجميع ويجب التصدي لها؛ وقد دعا بضرورة زيادة رأس المال المستثمر في القطاع الزراعي والصناعي، مقترحا بأهمية انتهاج أساليب الإصلاح الزراعي كوسيلة لتحقيق زيادة الإنتاج وتوجيه الجزء المتبقي من رأس المال للقطاع الصناعي[2]؛

– كما أضاف أنه يمكن أن تكون وفورات الحجم ذات طبيعة جزئية فقط، هذا فضلا على أن نمو رأس المال يعد متاحا بصورة يمكن أن يلغي تأثيرات قانون تناقص الغلة، وفي ظل هذه الفرضيات فإن السكان سيزدادون إلى حد انخفاض مستويات المعيشة، فحسب رأيه أنه يمكن للزيادة في السكان أن يكون له تأثير موجب إذا رافقه طلب فعال، ذلك بسبب أن ارتفاع السكان يؤدي إلى ارتفاع في عرض العمل مما يؤدي إلى انخفاض الأجور إلى غاية وصوله لحد الكفاف، والذي يصبح كحافز مهم للمنتجين في تخفيض تكاليفهم وارتفاع أرباحهم ويزيد رغبتهم في استثمار المزيد من الأموال وبالتالي يزيد المعدل النمو الاقتصادي وهكذا[3].

وبشكل عام، رواد النظرية الكلاسيكية يرجعون النمو الاقتصادي إلى الزيادة في العديد من عوامل الإنتاج كالعمل ورأس المال و الموارد الطبيعية (الأرض)، والتقدم التكنولوجي، فالتغير في النمو الاقتصادي يكون نتيجة التغير في هذه العوامل، بالإضافة أنهم اعتبروا أن القوة الدافعة للنمو الاقتصادي هو التقدم الفني للإنتاج وعملية تكوين رأس المال وأن الأرباح هي المصدر الوحيد للادخار[4].

المطلب الثاني: النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي

لقد حاولت النظرية الكلاسيكية تفسير المشاكل الاقتصادية المتعلقة بأسباب النمو إلا أنه عاب عليها سيادة المنافسة التامة رغم استمرارها لعقود من الزمن، إلا أنه بعد أزمة الكساد سنة 1929 أثبتت عجز تلك النظرية في

---

[1] – **خالد أبو القمصان**، [2001]، «موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور»، **ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، ص. 63.

[2] – **بن رمضان أنيسة بن رمضان أنيسة**، [2014]، «دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي»، **دار هومة للنشر والتوزيع**، الجزائر، ص. 91.

[3] – **سالم توفيق النجفي**، [2000]، «أساسيات علم الاقتصاد»، الطبعة الأولى، **الدار الدولية للاستثمارات الثقافية للنشر**، القاهرة، مصر، ص. 318.

[4] – **حربي محمد موسى عريقات**، [2014]، «التنمية والتخطيط الاقتصادي: مفاهيم وتجارب»، الطبعة الأولى، **دار البداية للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، ص ص. 116-118.

تفسير إيجاد حل للأزمة، ما أدى إلى ظهور نظريات مختلفة عن النظريات التقليدية، حاولت إعطاء تحليل وتفسير للنمو، ومنه سيتم التطرق إلى أهم تلك النظريات.

1- نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي: (1883- 1950)

وضع الاقتصادي جوزيف شومبيتر نظريته في بداية القرن العشرين، بحيث بين أن النمو الاقتصادي عبارة عن ظاهرة تحدث عن طريق قفزات غير متناسقة في الناتج القومي الإجمالي للدول، فهي عبارة عن دورات اقتصادية غير مستقرة قصيرة ومزدهرة وتتبعها دورات كساد قصيرة أيضا، كما ركز أيضا على تأثير التقدم التكنولوجي وعلى دور الإدارة أو المنظم والابتكارات في تطوير النشاط الاقتصادي وزيادة الناتج وبالتالي زيادة فرص الادخار ومن ثم الاستثمار [1].

ويعتبر أيضا من الاقتصاديين الأوائل الذي قام بتحليل طبيعة ودور العوامل التنظيمية والفنية في النمو الاقتصادي، وركز على التنظيم كأهم عناصر النمو الاقتصادي، فالمنظم هو المبتكر والمجدد، فحسبه فإن المبتكر ليس الرأسمالي بل المنظم والذي هو ليس إنسان عادي في قدراته الإدارية بل هو الشخص الذي يقدم شيئا جديدا، ويتضمن الابتكار عدة أشياء منها: تقديم منتوج جديد؛ تقديم طريقة جديدة للإنتاج؛ الدخول إلى سوق جديدة؛ الحصول على مصادر جديدة للمواد الخام؛ إقامة تنظيم جديد للصناعة يمثل حالة ابتكار[2]، فدور المنظم هو إيجاد الفرص المربحة لتمويل استثمارات في صورة **ابتكارات جديدة← ارتفاع الأسعار ← زيادة في الدخول النقدية ← تباطؤ التكاليف← مما يحفز دخول رجال الأعمال العاديين ← توسيع الاستثمار.**

غير أنه وقبل انقضاء فترة طويلة على المنتجات المبتكرة تتولد بنية حديثة واستثمارات جديدة نتيجة التجديد والابتكار، وتبدأ منتجات جديدة في أخذ مكان المنتجات والأساليب القديمة، وقد أطلق شومبيتر على هذه العملية بـ"عملية الهدم الخلاق"، فيثور الاقتصاد فيتم تشغيل مصانع جديدة، فتبدأ موجة من الازدهار من خلال زيادة في الإنتاج والدخل، ومن تمَ انخفاض في أسعار السلع، وتصبح المصانع القديمة غير قادرة على منافسة المصانع الجديدة فتغلق هذه الأخيرة أبوابها، ويتناقص الاستثمار بمعدل كبير ومن تمَ تختفي فترة الرواج وتبدأ مرحلة الكساد، غير أنه طبقا لـ "شومبيتر" فهذه الفترة مؤقتة وقصيرة المدي ويتجه الاقتصاد تلقائيا إلى وضع التوظف الكامل ويصبح المسرح معدا من جديد لموجة من التجديدات والابتكارات وهكذا[3].

كانت إضافات شومبيتر للاقتصاد واضحة، فإن النمو يأتي عن طريق الدافع الذي يقدمه الابتكار، وليس عدد السكان ورأسمال، إلا أن نظريته يصعب تطبيقها على الدول النامية والتي تمتاز باختلاف نظامها الاقتصادي

---

[1]- **علي جدوع الشرفات**، [2014]، «التنمية الاقتصادية في العالم العربي: الواقع والعوائق وسبل النهوض»، الطبعة الأولى، **دار جليس الزمان للنشر**، عمان، الأردن، ص. 48.

[2]- **حربي محمد موسى عريقات**، [2014]، «التنمية والتخطيط الاقتصادي: مفاهيم وتجارب»، المرجع السابق، ص. 122.

[3]- **محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي**، [2003]، المرجع السابق، ص. 95-96.

والاجتماعي عن الدول المتقدمة، إضافة إلى النقص في عنصر المنظمين، وكذا تجاهل أثر الكثافة السكانية على التنمية[1].

2- نظرية كينز في النمو الاقتصادي (1883-1946)

يعتبر جون مينارد كينز مؤسس المدرسة الكينزية، والذي قام بثورة في الفكر الاقتصادي من خلال تقديمه لنموذج التوازن العام، والذي استطاع من خلاله تفسير أسباب ظهور أزمة الكساد الكبير التي أصابت العالم سنة 1929، ونلخص أهم فرضياته فيما يلي[2]:

- اعتبر أن الطلب الكلي مقيسا بمجموع ما ينفقه الأسر والشركات والحكومة هو أهم قوة دافعة للاقتصاد، وأن الأسواق الحرة لا تتوافر لها آليات التوازن الذاتي التي تؤدي إلى التوظيف الكامل[3].

- يحتل الدخل حسب كينز مركز مهم لأن التغيرات التي تطرأ عليه تحكم سلوك الأفراد الاستهلاكي وحجم الادخار، وتحدد في النهاية حجم التوظيف لعناصر الإنتاج خاصة عنصر العمل فيرى أن التوظيف دالة للدخل أي كلما ازداد دخل المجتمع يزداد التوظيف والعكس صحيح.

- أكد كينز على أهمية الاستهلاك في فكره الاقتصادي، وهو ما سماه بالطلب الفعال على السلع والخدمات ويتحدد بعاملين هما: مستوى الدخل النقدي والميل الحدي للاستهلاك ويؤكد أنه أقل من الواحد الصحيح، وأن الطبقات الغنية في المجتمع تتميز بميل حدي للاستهلاك أقل من الطبقات الفقيرة، ولذلك فإن ازدياد الدخل في المجتمع التي تشكل الطبقة الغنية أغلبيته سيؤدي إلى ازدياد قدرة المجتمع على الادخار، وبالتالي زيادة قدرته على الاستثمار وخلق فرص عمل كبيرة، والعكس صحيح.

- يرتبط الاستثمار حسبه بالكفاءة الحدية لرأس المال ومعدل الفائدة فكلما كان الفرق بينهما كبيرا ازداد مستوى الاستثمار في المجتمع، فإن أمكن الاقتراض بسعر فائدة منخفض أصبح بالإمكان زيادة مستوى الاستثمار، ويتحدد سعر الفائدة بعاملين وهما تفضيل السيولة أو الطلب على النقود وعرض النقود المتداولة في المجتمع فعن طريق التحكم في سعر الفائدة في مستوى معين يتم التحكم أيضا في حجم الاستثمار والادخار ويساهم ذلك في جذب التوظيف وزيادة الطلب الفعال الذي يتحقق عن طريق التحكم في الإنفاق الحكومي والإيرادات العامة، لأن زيادة الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار تؤدي إلى زيادة الطلب الفعال بشكل مباشر وبالتالي زيادة التوظيف.

---

[1]- **سهيلة فريد نباتي**، [2015]، «التنمية الاقتصادية: دراسات ومفهوم شامل»، الطبعة الأولى، **دار الراية للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن، ص. 18.

[2]- **عبد الله الطاهر وآخرون**، [2006]، « مبادئ الاقتصاد السياسي»، الطبعة الأولى، **دار وائل للنشر**، عمان، الأردن، ص. ص 187-188.

[3]- **ثروت جهان وآخرون**، [2014]، «العودة إلى الأسس: ما هو الاقتصاد الكينزي؟»، **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، المجلد 51، العدد الأول، رقم 3، ص. 54.

– من أهم عيوب نظرية كينز عدم اهتمامها لتحليل مشاكل الدول النامية، فقد اهتمت بالدول المتقدمة فقط، فيرى كينز أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوى التشغيل في أي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي والأدوات الكينزية والاقتصاديات النامية.

المطلب الثالث: النماذج الحديثة للنمو الاقتصادي

لا يحتاج النمو إلى نظريات يستدل بها فقط، وإنما إلى أداة تحليلية لأهم المتغيرات في اقتصاد بلد معين حيث تحاول تلك الأداة الربط بين المتغيرات ومدى تأثيرها على الأهداف المسطرة، وهذا ما يسمى بالنموذج وينبغي أن يكون واقعيا، كليا، وديناميكيا لتأثره بعامل الزمن، ونظرا لتعدد النماذج الرياضية المفسرة للنمو الاقتصادي في المدى البعيد بسبب تعدد الآراء لذلك سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى أهم تلك النماذج انطلاقا من نموذج "هارود–دومار" وصولا إلى نموذج "سولو–صوان".

– **نموذج هارود–دومار:** يعتبر نموذج هارود– دومار‡ نموذج مرجعي بالنسبة للنظرية الحديثة للنمو، وهو من أسهل وأكثر النماذج اتساقا وشيوعا، تم تطويره في الأربعينات من القرن العشرين الماضي، من قبل الاقتصاديين، البريطاني **روي هارود** والأمريكي **إيفسي دومار**، لتوضيح العلاقة بين النمو والبطالة في الدول الرأسمالية المتطورة، ولكن هذا النموذج قد استعمل بشكل واسع في البلدان النامية، لبساطة تحليله في النظر بين النمو ومتطلبات رأسمال (أهمية الادخار في زيادة الاستثمار)[1].

يوضح هذا النموذج كيف أن معدل النمو الاقتصادي في الدولة، والذي يتم قياسه بمعدل نمو الدخل القومي، يتحدد من خلال النسبة التي يذخرها المجتمع من دخله القومي، حيث يركز النموذج على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد، ويبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار، كمتطلبات لزيادة رأسمال وعلاقتها بالنمو، بمعنى أنه يجب على كل دولة ادخار نسبة معينة من ناتجها القومي الإجمالي لغاية تعويض رأس المال الثابت، أي تعويض قيمة الاهتلاك السنوي من قيم الآلات والمعدات والأبنية والطرق والجسور وغيرها من الأصول، بغية المحافظة على مستوى الناتج القومي الإجمالي من خلال المحافظة على زيادة نسبة الاستثمارات بنسبة أعلى من نسبة الاهتلاك، وعلى الدول التي ترغب في الحصول على مستوى متقدم من النمو زيادة نسبة الادخار بما لا يقل عن (15–20%) من دخلها القومي سنويا[2].

– **نموذج "سولو– سوان"** (1956) : بعد سنوات قليلة من الاستنتاجات التي قدمها نموذج هارود– دومار، حول تفسيرهما للنمو الاقتصادي، والمشكلة التي صادفتهم المتمثلة في عدم استقرار النمو المتوازن، أخذت نظرية

---

‡ "**هارود روي فوبر**" اقتصادي انجليزي من مقالته "مقال في النظرية الحركية" عام 1939، **إيفسي دومار** اقتصادي أمريكي والذي نشر بحثه الشهير "التوسع والعمالة" عام 1947 وقد تم ربط اسميهما في مجال نماذج النمو وذلك لتوصلهم تقريبا إلى نفس نتائج ولذلك سميا بنموذج هارود– دومار.

[1] – **محمد صالح تركي القريشي**، [2010]، «علم اقتصاد التنمية»، المرجع السابق، ص. 91.

[2] –**علي جدوع الشرفات**، «التنمية الاقتصادية في العالم العربي: الواقع والعوائق وسبل النهوض»، المرجع السابق، ص. 30.

النمو الاقتصادي بعدا جديد المتمثل في ظهور نموذج أكثر تحليلا، وهو ما يعرف بنموذج سولو– صوان أو نموذج النمو النيوكلاسيكي، والذي يعتبر حجر الزاوية لهذه النظريات.

حاول سولو أن يجيب على التوقعات التشاؤمية لـ هارود – دومار، وكان هدفه تقديم حل للمشكلة التي واجهت هذا النموذج، فقد لاحظ أن خاصية حافة السكين القاضية بميل الاقتصاد للتقلب بين حالة البطالة وحالة التوظيف الزائدة، قد تكون ناجمة عن الجمود المفترض في معامل رأس المال. فدرس النموذج حركية النمو المتوازن باستخدام مجموعة من المعادلات تربط بين الإنتاج ورأس المال والعمل، مرتكزا بدالة الإنتاج النيوكلاسيكية التي تتميز بغلة حجم متناقصة، وعليه فإن عامل تراكم رأس المال الفردي لن يؤدي إلى دعم النمو في المدى الطويل، بسبب تناقص انتاجيته الحدية مما يحد من النمو الاقتصادي. فنعلم أن النمو الاقتصادي يحدث إما عن طريق الزيادة الكمية لعوامل الإنتاج (العمل، رأس المال) المستخدمة في العملية الإنتاجية أو إلى زيادة انتاجيتهم، وهنا فإن النمو لا يعتمد على الزيادة الكمية في العوامل فقط بل يتعدى ذلك، وعليه اقترح "سولو" ادخال عامل ثالث في نموذجه وهو العامل المتبقي أو ما يعرف بالتقدم التقني واعتبره كمتغير خارجي (محدد من خارج النموذج)، كالمعرفة العلمية والمتمثلة في خلق ابتكارات وتقنيات جديدة من شأنها الرفع من كفاءة عوامل الإنتاج[1].

ومن هذا المنطلق أصبح للتقدم التقني دورا هاما في نظرية النمو الاقتصادي الحديثة بالرغم من أن هذا العامل اقترح منذ فترة طويلة كنظرية "شومبيتر" ولكن تقديراتها وعرض سلوكها هو الذي أدى إلى ضعفها.

وتوصل أيضا أن الزيادة في معدلات الادخار انطلاقًا من حالة التوازن، يؤدي بالضرورة إلى زيادة معدل الاستثمار في الاقتصاد، فإن ذلك من شأنه أن يرفع معدلات الزيادة في الإنتاج والدخل، وبالتالي زيادة معدل النمو الاقتصادي في بلد ما، وفي هذه الحالة يمكننا القول أن أثر زيادة معدل الاستثمار على معدل النمو يكون ذات صدمة إيجابية. أما في حالة زيادة معدلات النمو السكاني، يتولد ضغوط قوية على تراكم رأسمال نتيجة الزيادة في عرض العمالة، والذي يتولد عنها آثار سلبية على معدل زيادة الناتج والدخل، وبالتالي على النمو الاقتصادي، وفي هذه الحالة يمكننا القول أن أثر زيادة معدل النمو الديمغرافي على معدل النمو يكون ذات صدمة سلبية. هذا ما يعطينا الجواب للسؤال الذي طرحه "سولو" وهو لماذا هناك بعض الدول غنية والبعض الآخر فقيرة؟ الجواب هو أن الدول التي لها معدل ادخار– استثمار أكثر تتصف بالغنى، أما الدول التي تكون فيها معدلات نمو سكانية كبيرة فتعتبر من الدول الفقيرة[2].

---

[1]– **ممدوح عوض الخطيب**، [2009]، « محددات النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي السعودي»، **مجلة الإدارة العامة**، المجلد 49، العدد الثالث، ص. 5.

[2]– **دحمان بوا علي سمير، البشير عبد الكريم**، [2008]، « قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي–حالة الاقتصاد الجزائري–»، **ملتقى دولي حول النمو الاقتصادي: (الطبيعة، المحددات، المقارنة)**، منتدى الاقتصاديين المغاربة، المغرب، ، ص ص. 8–9.

المبحث الثالث: أثر الصادرات على النمو الاقتصادي

تلعب الصادرات دورا هاما في عملية النمو الاقتصادي، وذلك راجع الى دورها الفعال في توسيع مجال الإنتاج والتسويق للاقتصاد الوطني، من خلال تشجيع القدرة الإنتاجية داخل الوطن والتنافس في الأسواق الدولية. وسنتطرق في هذا المبحث الى إعطاء مفاهيم عامة حول الصادرات ثم نعرج الى المحددات والمؤشرات التنافسية لها ونختمه بالعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الصادرات

بالرغم من تعدد المفاهيم الخاصة بالصادرات إلا أنها تصبو في مجال واحد وهو انتقال السلعة من موطنها الأصلي إلى الأسواق الدولية الخارجية، وفيما يلي سيتم التطرق إليها:

– عرفت الموسوعة الاقتصادية أن "الصادرات هي تلك السلع والخدمات التي تنتجها احدى الدول وتبيعها لدولة أخرى، في مقابل سلع وخدمات تنتجها هده الدول، أو بمقابل الذهب والعملات الأجنبية التي تلقى قبولا عاما في التبادل الخارجي، أو في مقابل دين سابق أو تعويضات ومنح معينة[1]

– تعبر الصادرات عن القيمة النقدية للسلع والخدمات المنتجة محلياً والتي يقوم بطلبها وشرائها أشخاص أو جهات من العالم الخارجي.

– هي قدرة الدولة ومؤسساتها على تحقيق تدفقات سلعية وخدماتية ومعلوماتية، مالية وثقافية وسياحية وبشرية إلى أسواق دولية وعالمية أخرى، بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف والمتمثلة في كل من أرباح وقيمة مضافة، نمو وفرص عمل والتعرف على ثقافات متنوعة وتكنولوجيات جديدة[2].

ومن خلال التعاريف السابقة يمكننا اعطاء تعريف شامل للصادرات، بأنها عملية انتقال السلع والخدمات من مراكز انتاجها محليا (أي هي جزء من الإنتاج المحلي الداخلي الذي يباع في الخارج) إلى مراكز تسويقها خارجيا (بمعنى أنها تمثل طلبا خارجيا على السلع والخدمات المحلية)، مقابل قيمية مالية بالعملة الصعبة.

وبالإضافة إلى ما سبق تتجلى لنا أهمية الصادرات في تنمية الاقتصاد الوطني وزيادة معدلات نموه، وذلك من خلال تحفيز الطلب الكلي وتشجيع الادخار وتراكم رأس المال.

وكذا جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة التي تساهم في إدخال تكنولوجيا جديدة وخبرة، تعمل على تنويع وتحسين جودة المنتج وربطه بالأسواق الخارجية، فالصادرات تسمح بزيادة رأس المال الذي يؤدي إلى

---

[1]– **عبد العزيز فهمي هيكل**، [1986]، « موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية»، **دار النهضة العربية للطباعة والنشر**، بيروت، لبنان، ص. 313.

[2]– **فريد نجار**، [2008]، « التصدير المعاصر والتحالفات الاستراتيجية»، **الدار الجامعية**، الاسكندرية، مصر، ص. 15.

التوسع في الإنتاج وإنشاء صناعات جديدة[1] وتحسين القدرة التنافسية لها، والتي من شأنها خلق فرص عمل جديدة تعمل على خفض مستويات البطالة.

وباعتبار أن الصادرات أحد أهم الموارد لجلب النقد الأجنبي فهي تؤثر مباشرة على التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحلية وأسعار الصرف، مما تساهم في الأخير إلى إصلاح العجز في ميزان المدفوعات.

ومن جهة أخرى تحتاج عملية التصدير لمجموعة من المتطلبات للقيام بوظائفها نلخصها فيما يلي[2]:

- **التمويل:** بغرض تصدير أي مؤسسة لمنتوجاتها إلى الخارج تحتاج مصاريف تعجز عن تغطيتها ذاتيا، لهذا تلجأ إلى الاقتراض من البنوك الوطنية أو هيئات مالية أخرى.
- **التأمين:** تلجأ المؤسسات المصدرة إلى مؤسسات التأمين من أجل تغطية والتقليل من المخاطر التي تتعرض لها.
- **النقل:** تلعب وسائل النقل دور مهم في عملية التصدير مع الأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن للتقليل من التكاليف.
- **الجباية:** تلعب السياسة الجبائية دورا هاما في الإنعاش الاقتصادي، فبهدف تشجيع الصادرات مثلا تقوم الدولة بتخفيض نسب الضرائب على الصادرات والعكس صحيح، وذلك حسب السياسة المنتهجة.
- **الجمركة:** تعتبر الخدمات الجمركية أحد الركائز الأساسية في عمليات التصدير.
- **العبور:** تعبر عن كيفية انتقال السلع من المصدّر إلى المستورد مباشرة، أو غير مباشر عن طريق استعمال وكيل أو وسيط.

المطلب الثاني: محددات والمؤشرات التنافسية للصادرات

هناك العديد من العوامل التي تشجع أو تقف عائقا في عملية التصدير نذكر منها ما يلي[3]:

– **الطلب العالمي:** يعتبر عاملا مفسرا ومهما لزيادة قيمة الصادرات لأي دولة، فهو الفرق بين نمو الطلب الخارجي والداخلي المراد قياسه.

– **حجم الإنتاج (عوامل الإنتاج):** إذا كان حجم التشغيل غير كامل (عدم الاستخدام الكامل للطاقات الانتاجية)، فإن زيادة الطلب الخارجي سوف يحدث ارتفاع طفيف في حجم صادرات تلك الدولة، والعكس فإن الاستخدام الكامل لعوامل الإنتاج يؤدي إلى تحفيز نمو الصادرات.

---

[1]– **أحلام هواري وآخرون**، [2019]، « وضعية الصادرات الجزائرية في الأسواق الدولية»، **مجلة دفاتر بوادكس**، المجلد 8، العدد 1، جامعة مستغانم، الجزائر، ص. 30.

[2]– **محمد عبد المنعم غفر، أحمد فريد مصطفى**، [1999]، « الاقتصاد الدولي»، **مؤسسة شباب الجامعة**، الاسكندرية، مصر، ص ص. 105–115.

[3]– **ناصر الدين قريبي**، [2014]، «أثر الصادرات على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر»، **مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية**، جامعة وهران، الجزائر، ص ص. 85–86.

- **تنافسية المنتجات المصدرة:** تعبر عن مدى قدرة اقتصاد ما على بيع منتوجاته في السوق الخارجية، حيث يعتمد على مدى مقاربة الأسعار الداخلية والخارجية، ونوعية المنتجات، وأوقات التسليم، الشبكات التجارية والمالية ....، حيث تعتبر تنافسية الأسعار والتكاليف من أهم المؤشرات المستعملة:

- ✓ تقاس تنافسية الأسعار بنسبة مؤشر أسعار الصادرات الأجنبية على مؤشر أسعار الصادرات الوطنية، ومن هنا نستنتج أن لسعر الصرف والتضخم دور مهم في تحفيز تنافسية سعر الصادرات، فإذا كان سعر الصرف مستقر يؤدي إلى انخفاض التضخم داخل الدولة مقارنة مع الخارج، وبالتالي فإن تنافسية السعر للصادرات سوف تتحسن، فانخفاض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى تحسين إمكانية زيادة الصادرات للاقتصاد الوطني.
- ✓ تقاس تنافسية التكاليف بالعلاقة بين تكاليف الأجور الابتدائية للخارج على تكاليف الأجور الابتدائية في الداخل، فإذا كانت العلاقة متزايدة فإن تنافسية التكاليف للصادرات الوطنية ترتفع والعكس صحيح.

وتقاس تنافسية الصادرات للدول بالمؤشرات التالية[1]:

1- **مؤشر التنوع:** يقيس لنا مدى انحراف حصة صادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها، عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية، ويتراوح قيمته بين 0 و 1 فكلما اقترب من 0 دل ذلك على درجة تنوع أعلى للصادرات والعكس صحيح، أما في حالة تساويه للصفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية.

2- **مؤشر التركز (مؤشر هيرفيندال-هيرشمان):** يقيس مستوى التركز السوقي لحصة الدولة من الصادرات على الواردات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة أو تنوعها بين أكثر من سلعة ومجموعة سلعية، ويتراوح قيمته بين 0 و 1 فكلما اقترب من 0 دل ذلك على درجة تنوع أقل لكل من الصادرات والواردات والعكس صحيح.

3- **مؤشر كفاءة التجارة:** هو مؤشر مركب يرتكز حسابه على عدد من المؤشرات الفرعية لتنافسية الصادرات الوطنية في الأسواق العالمية، مثل متوسط الفرد من الصادرات، الحصة السوقية، تنوع المنتجات المصدرة وتنوع أسواق التصدير العالمية، ويؤدي حسابه إلى ترتيب عام لموقع الدولة من بين 184 دولة مصدرة، وكذلك ترتيب فرعي حسب السلع المصدرة بالنسبة ل 14 مجموعة سلعية رئيسية.

المطلب الثالث: العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي

لقد تعددت الآراء حول العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي سوءا في الفكر الاقتصادي القديم او الحديث. فقد حفل التاريخ الاقتصادي بآراء مفكرين اقتصادين عدة أعطوا للصادرات مكانتها المرموقة والمستحقة، حيث اعتبروها ركن اساسي في رحلة النمو الاقتصادي وذلك كل حسب مصلحته وهدفه.

[1]- **صندوق النقد العربي**، [2012]، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات العربية المتحدة، ص. 171.

فالتجاريين كان هدفهم زيادة ثروة الدولة وذلك عن طريق زيادة رصيدهم من الذهب والفضة، فالسياسة المتبعة هنا هي تكوين فائض إيجابي في الميزان التجاري، عن طريق تشجيع الصادرات عن الواردات وفرض قيود التجارة الخارجية، وهنا تبدوا اهمية تشجيع الصادرات عند التجاريين وضرورتها بما يسمح بتدفق المعدن النفيس للدولة.

تراجعت هذه الأفكار مع ظهور عدة مفكرين أمثال أدم سميث، دافيد ريكاردو، وجوستيوارت ميل، حيث اعتمدت أفكارهم على مبدأ التوازن التلقائي وعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وبالتالي فإن حرية التجارة الخارجية اعتبرت وسيلة لزيادة الثروة لجميع الأطراف .فالثروة في نظرهم هي زيادة الإنتاج من السلع والخدمات داخل كل دولة، ومن هنا نستنتج ان افكار المدرسة الكلاسيكية أكدت دور الصادرات في توسيع القاعدة الإنتاجية، وتحقيق الغلة المتزايدة وتحريك الاستثمار، من أجل ضمان الحصول على أكبر كفاية ممكنة لاستخدام الموارد المحلية إلى جانب جذب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار في إنتاج السلع التصديرية.

لقد أعطى كينز أهمية للصادرات حيث اعتبرها أحد مكونات الدخل القومي ويظهر ذلك في صياغته لدالة الطلب الفعال التي هي كما يلي:

$$Y=C+I+G+X-M$$

كما ابرز الدور الذي يلعبه مضاعف الصادرات حيث يعمل على زيادة الدخل بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الصادرات، ويمكننا تحديد هذا المضاعف بنسبة الزيادة في الدخل الوطني إلى الزيادة في الطلب على الصادرات، فزيادة الصادرات في التدفق الدائري للدخل الوطني تؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني بمضاعف معين للزيادة الأصلية في الصادرات.

لقد اختلفت أراء المعاصرين في الفكر الاقتصادي الحديث في دور الصادرات، حيث يرى "ماركس" أنه من المستحيل قيام تجارة خارجية في ظل الأوضاع الراهنة للعلاقات الاقتصادية الدولية، وهذا راجع إلى سيطرة القوى الرجعية للنظام الرأسمالي وما تقوم به من استغلال لثروات الدول النامية، فضلا على المنافسة الحادة بين الدول الرأسمالية الاستعمارية على مناطق النفوذ والأسواق. أما "ميردل" فيرى ان عوائد التجارة الخارجية تعود بالنفع لصالح الدول المتقدمة عكس الدول النامية الذي يؤثر عليها ذلك سلبا، وهذا راجع لامتلاك الدول المتقدمة لصناعات قوية وتكنولوجيات متطورة وحديثة، في حين تعتمد الدول النامية في أغالب الأحيان على مواد خام أولية[1].

شهد العصر الحديث عدة دراسات تطبيقية للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي نوضحها بعضها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1.1): دراسات تطبيقية للعلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي

صاحب الدراسة	البيانات المستخدمة	النموذج المتغير	النتائج الاخيرة
R_EMERY 1967	50 دولة 1963/1953	العلاقة بين معدل نمو الصادرات ونمو نصيب الفرد من الناتج الحقيقي	ارتباط قوي بينهما غير أن الصادرات هي العامل الأساسي على تشجيع النمو الاقتصادي.
MAIZELS 1968	16 دولة 1962/1954	العلاقة بين النمو الاقتصادي و الصادرات	علاقة قوية بين الصادرات والنمو الاقتصادي
LEE, 1971	67 دولة نامية 1966/1961	أثر الصادرات على المدخرات	عوائد الصادرات تساهم بشكل كبير في مستوى الادخار
STEIN 1972	20 دولة 1966/1961	العلاقة بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي	علاقة قوية ومعنوية إحصائيا بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي. الارتباط بين الواردات والنمو الاقتصادي أكبر من الارتباط بين الصادرات والنمو الاقتصادي.
MICHAELY 1977	41 دولة 1973/1955	العلاقة بين معدل التغير في نسبة الصادرات إلى الناتج القومي ومعدل التغير في نصيب الفرد من الناتج بالأسعار دالثابتة	معامل الإرتباط بين هذين المتغيرين يساوي [0.38. مستوى 1 %وهومعنوي عند]
BELASSA 1978	11 دولة 1966 /1960 1973/1967	تأثير معدل نمو الصادرات الحقيقي على معدل نمو الناتج الوطني الحقيقي.	فعالية نمو الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي.
BELASSA 1981	43 دولة نامية الأكثر تأثرا بالأزمة الاقتصادية العالمية بعد 1973	العتاقة بين نمو الصادرات و النمو الاقتصادي مع الأخذ بعين الاعتبار التغيرات في نسب الادخار الأجنبي والمحلي	الدول النامية القائمة على تنمية صادراتها والتي طبقت سياسة التوجه للخارج حققت معدلات نمو مرتفعة وإ استطاعت التغلب على الأزمة .

GUNG AND MARSHALL	37 دولة /1950 1981	السببية بين نمو الصادرات ومعدل نمو الناتج القومي	4 دول فقط عندها الصادرات تسبب النمو الاقتصادي, النتيجة النهائية المستخلصة هي سياسة تشجيع الصادرات لا تؤدي إلى النمو الناتج المحلي الإجمالي .
TYLER 1981	55 دولة نامية 1977/1960	قياس معدل الارتباط بين: نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو الناتج الصناعي ونمو الاستثمار ونمو الصادرات الكلية ونمو الصادرات الصناعات من خلال دالة الإنتاج	كلا من التكوين الرأسمالي والصادرات لها دور فعال في نمو الناتج المحلي. ان الصادرات الصناعية تقوم بدور أكبر في تفسير النمو الاقتصادي .
FEEDER 1983	31 دولة 1973/1964	العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي ومعدل نمو الصادرات	تأثير واضح لنمو الصادرات على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: **بلحنافي أمينة، مختاري فيصل**، [2019]، «أثر الصادرات على النمو الاقتصادي –دراسة قياسية لحالة الجزائر»، **المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية**، المجلد 6، العدد 11، جامعة المدية، الجزائر، ص ص. 12–13.

خلاصة الفصل

من خلال ما تطرقنا إليه في الفصل الأول نجد أن تحقيق النمو الاقتصادي هو هدف كل دولة من أجل رفع المستوى المعيشي للفرد، وهذا بالاعتماد على مختلف التقنيات المتطورة والحديثة وهذا ما وضحته مختلف النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي باختلاف أراءها.

اما بالنسبة لجانب الصادرات استخلصنا انها عملية ذات تأثير كبير في اقتصاديات الدول الهادفة الى تحقيق النمو الاقتصادي وهذا ما يدفعها الى تنمية صادراتها وتنويعها في إطار الإمكانيات المتاحة أو اعتمادا على العالم الخارجي في ذلك قصد الرفع من العوامل الداعمة لنجاح عملية التصدير واخذ الحذر من العراقيل التي تواجه هذا النجاح المبني على مؤشرات اقتصادية في هذا المجال، وباعتبار أن الجزائر من بين الدول التي تسعى إلى تطوير هذا النشاط خاصة في قطاع الصادرات خارج المحروقات من أجل الخروج من التبعية الشبه كاملة لقطاع المحروقات سنتطرق في الفصل الثاني بإسقاط الجانب النظري على واقع الاقتصاد الجزائري بتحليل وقياس أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الفترة 1990-2023 .

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2023

الفصل الثاني: قياس وتحليل أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2023

تمهيد

بعد الركود الذي اصاب الصادرات غير النفطية ومن اجل التخلص من التبعية الشبه تامة لقطاع المحروقات في عملية التصدير، قامت الدولة الجزائرية باتخاذ عدة سياسات واجراءات من أجل تنمية صادراتها خارج قطاع المحروقات وذلك بمساهمة هيئات متعددة ساعدتها على النهوض بالاقتصاد، الأمر الذى أدى الى قفزة نوعية في هذا القطاع وسوف نقوم في هذا الفصل بتحليل ذلك حسب المباحث التالية:

- تحليل أداء النمو الاقتصادي في الجزائر.
- واقع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.
- قياس أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2023

المبحث الأول: تحليل أداء النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2023

حقق الاقتصاد الجزائري خلال السنوات الماضية معدلات نمو معتبرة، تركزت أساسا على الفوائض النفطية لتمويل الاقتصاد الوطني، وكانت هذه التجربة ضمن التخطيط المركزي المتبع بعد مرحلة الانتظار التي عرفها الاقتصاد، إلاّ أنه لا يزال قطاع النفط مهيمناً على الاقتصاد من دون حصول تغيير نوعي في آليات النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل، وقصد معرفة مدى نجاح السياسة الإصلاحية المتبعة ولقياس أداء الاقتصاد الوطني يجب علينا التطرق إلى:

المطلب الأول: تطور الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

الجدول التالي يبين تطور الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال الفترة 1990-2023:

الجدول رقم (1.2): تطور الناتج المحلي الإجمالي الاسمي خلال الفترة 1990-2023

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (PIB)	الناتج المحلي %
1990	554388,1	31,36
1991	862132,8	55,51
1992	1074695,8	24,66
1993	1189724,9	10,7
1994	1487403,6	25,02
1995	2004994,6	34,8
1996	2570028,9	28,18
1997	2780168,1	8,18
1998	2830490,7	1,81
1999	3238197,5	14,4
2000	4123513,9	27,34
2001	4227113,1	2,51
2002	4522773,3	6,99
2003	5252321,1	16,13
2004	6151898,1	17,13
2005	7564648,8	22,96

2006	8512184,6	12,53
2007	9408286,5	10,53
2008	11042837,9	17,37
2009	10034255	−9,13
2010	12049493	20,08
2011	14588531,9	21,07
2012	16208698,4	11,11
2013	16643833,6	2,68
2014	17205106,3	3,37
2015	16591900	−3,56
2016	17514600	5,56
2017	18876200	7,77
2018	20452300	8,35
2019	23090100	12,9
2020	20902100	−9,48
2021	25157800	20,36
2022	32028400	27,31
2023	32588700	1,75

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، وبنك الجزائر.

المطلب الثاني: تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

تم الاعتماد على الناتج المحلي الحقيقي بدل الإسمي لأن الزيادة التي تحدث في الإنتاج بالقيم الاسمية تعزى إلى الارتفاع الحاصل في الأسعار وليس في كمية الإنتاج، والذي سوف يترتب عنه نتائج وهمية غير حقيقية وبعيدة عن الواقع، وعليه سيتم تحويل قيم المتغيرات من القيم الإسمية (بالأسعار الجارية) إلى قيم حقيقية (بالأسعار الثابتة)، وذلك بقسمتها على المؤشر العام للأسعار (IPC) والمأخوذ مباشرة من الديوان الوطني للإحصائيات (كسنة أساس 2001)، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (2.2):تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

خلال الفترة 1990-2023

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي (PIB)	المؤشر العام للأسعار (IPC)	الناتج المحلي الإجمالي (PIB_r)	معدلات النمو الحقيقية %
1990	554388,1	21,16	2619981,6	**0,8**
1991	862132,8	26,64	3236234,2	**-1,2**
1992	1074695,8	35,08	3063557	**1,8**
1993	1189724,9	42,28	2813918,9	**-2,1**
1994	1487403,6	54,54	2727179,3	**-0,9**
1995	2004994,6	70,79	2832313,3	**3,8**
1996	2570028,9	84,03	3058465,9	**4,1**
1997	2780168,1	88,82	3130115	**1,1**
1998	2830490,7	93,26	3035053,3	**5,1**
1999	3238197,5	95,68	3384403,7	3,2
2000	4123513,9	95,97	4296669,7	2,2
2001	4227113,1	100	4227113,1	2,1
2002	4522773,3	101,43	4459009,5	4,7
2003	5252321,1	105,75	4966733,9	6,9
2004	6151898,1	109,95	5595177,9	5,2
2005	7564648,8	111,47	6786264,3	5,1
2006	8512184,6	114,05	7463555,1	2
2007	9408286,5	118,24	7956940,5	3
2008	11042837,9	123,98	8906951	2,4
2009	10034255	131,1	7653894	1,6
2010	12049493	136,23	8844962,9	3,6
2011	14588531,9	142	10273614	2,8
2012	16208698,4	155,05	10453853	3,4
2013	16643833,6	160,1	10395899	2,8
2014	17205106,3	164,8	10439992	3,8
2015	16591900	172,65	9610136,1	3,7
2016	17514600	183,7	9534349,48	3,3
2017	18876200	193,97	9731504,87	1,6

2018	20452300	202,25	10112385,7	1,2
2019	23090100	206,20	11197914,6	0,9
2020	20902100	211,18	98977,65	-5
2021	25157800	226,44	11110139,6	3,8
2022	32028400	247,42	12944951,9	3,6
2023	32588700	270,49	12048024	4,1

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، وبنك الجزائر.

المطلب الثالث: تحليل تطور النمو الاقتصادي الحقيقي

إن النمو الاقتصادي في الجزائر يمتاز بالتذبذب وعدم الاستقرار وهذا ما يبينه الشكل أعلاه، فقد عرف معدلات نمو سالبة قدرت بـ (0,7-%) و(1,0-%) نتيجة الأمة النفطية سنة 1986، إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي آنذاك الأمر الذي انعكس سلبا على النمو الاقتصادي، وبعدها عرف معدلاته ارتفاع سنتي 1989 و1990 تزامنا مع ارتفاع أسعار المحروقات بسبب تعذر تلبية المعروض النفطي لارتفاع الطلب العالمي عليه نتيجة حرب الخليج[1].

بالرغم من لجوء الجزائر للمرة الأولى إلى المنظمات العالمية سنة 1989 و1991 وبسبب الشروط الصارمة المطبقة، إلا أن معدلات النمو بقيت سالبة من 1991 إلى غاية 1994 نتيجة تخلي الجزائر عن مبادئ المنظمات المالية الذي كلفها اجتماعيا وأمنيا، الأمر الذي جعل الدولة تعيد النظر في إعادة سياسة الدعم وزيادة النفقات العامة، فخلال برنامج التثبيت الاقتصادي (1990- 1994) كان معدل نمو النفقات العامة مقدر بـ 39,08% وهذا ما يخالف الحد من توسع النفقات العامة كأحد الشروط المهمة في الإصلاح، ولكن نلاحظ أن سنة 1992 عرف الناتج المحلي الاجمالي معدلات موجبة بلغت 1,8% نتيجة ارتفعا أسعار المحروقات خلال هذه السنة هذا ما ساعد الدولة في عودة التدخل في الاقتصاد وخاصة الجانب الاجتماعي حيث بلغت نفقات التسيير حدها الأقصى سنة 1992 وصل إلى 79,53% نتيجة رفع الأجور ونظام الشبكة الاجتماعية والمذكورة سابق.

ابتداءا من أفريل 1994 بدأ تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث الممتد إلى غاية مارس 1995، وبرنامج التعديل الهيكلي الممتد (من ماي 1995 إلى ماي 1998) حيث عرفت معدلات نمو الناتج المحلي معدلات موجبة ومرتفعة 3,8%،4,1%، 1,1%، 5,1%، 3,2% في السنوات 1995-1996-1998-1999 على الترتيب، حيث يعود انخفاض النمو سنة 1997 إلى ضعف قطاع الزراعي سبب الأوضاع المناخية السيئة في

[1] - **Eliizaveta Archanskaia, Autres,** [2010], «De L'importance de la Nature des Chocs Pétroliers», **Revue économique**, Vol. 61, Issue 3, Paris, France , P. 513.

هذه السنة؛ حيث انخفض قدرة الإنتاج الزراعي بـ 24%[1]، أما سنة 1998 عرفت أقصى معدلاته بالرغم من الأزمة الأسيوية العالمية[2] والتي أثرت على الطلب العالمي للمحروقات 1997- 1998 إلا أن معدل النمو الناتج المحلي وصل إلى 5,1% ويعود سبب ذلك إلى انطلاق قطاع الصناعة والموسم الجيد لقطاع الزراعة[3].

عرفت معدلات نمو الناتج المحلي تحسنا خلال الفترة 2001-2004 تزامنا مع تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث عرف ارتفاعا منتظما ومستمرا منتقلا من 2,1% سنة 2001 إلى غاية وصوله لحد أقصى سنة 2003 أين بلغ 6,9%، ويعود ارتفاع النمو في هذه السنة[4] إلى: انتعاش قطاع المحروقات حيث ارتفع معدل نموه إلى 8,8% بعدما كان في حدود 3,7% في السنة السابقة، إضافة إلى انتعاش قطاع خارج المحروقات خلال هذه الفترة المتأتي أساسا من ازدهار قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات. أما فيما يخص برنامج دعم النمو الاقتصادي، عرف فيه معدلات نمو الناتج المحلي تباطؤ من 5,1% سنة 2005 إلى 1,6% سنة 2009 بسبب انخفاض معدلات نمو قطاع المحروقات، أين سجل معدلات نمو سالبة ابتداءا من 2006 مع استمرار تراجعه إلى غاية وصول معدلات نموه إلى (-6%) سنة 2009[5] نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية، ولم يتمكن انتعاش القطاع خارج المحروقات الذي عرف تطورا من سنة إلى أخرى من احتواء الأثر السلبي لانخفاض أسعار المحروقات.

تميزت معدلات نمو الناتج المحلي خلال الفترة 2010- 2023 بنوع من عدم الاستقرار متمثلة بالارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى، فتحسنت معدلات النمو إلى 3,6% سنة 2010 لتعاود الانخفاض في السنة اللاحقة ثم ترتفع مرة أخرى سنة 2012 إلى 3,4% لتنخفض إلى 2,8% سنة 2013 بعد الانتعاش الطفيف المسجل خلال السنة السابقة وهكذا، إن الانخفاض المسجل خلال سنة 2013 بسبب التراجع المسجل في قطاع المحروقات، والذي لم يستطع تعويضه التطور والنمو الحاصل في قطاع خارج المحروقات (7,3%) خاصة قطاع الفلاحة والبناء والخدمات وانخفاض الاستثمارات العمومية [6].

في ظل انتعاش قطاع المحروقات لأول مرة، منذ عشرية من التراجع والمعدلات السالبة بمعدل نمو موجب ارتفع إلى (0,2%)، في حين بلغ معدل نمو الناتج الحقيقي 3,7% سنة 2015 وبتراجع 0,1% عن السنة السابقة،

---

[1]- **العقون نادية**، [2016]، «أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1990-2011»، **مجلة الاقتصاد الصناعي**، العدد العاشر، جامعة باتنة، الجزائر، ص. 409.

[2] - **Eliizaveta Archanskaia, Autres**, op.cit, P. 513.

[3]- **صالح مفتاح**، [2003]، «أهداف السياسة النقدية في الجزائر (1990-2000)»، **المجلة العلوم الإنسانية**، العدد الخامس، جامعة بسكرة، الجزائر، ص. 232.

[4]- **العقون نادية**، [2016]، المرجع السابق، ص. 411.

[5]- **بلقاسم لطيفة، عياش زبير**، [2017]، «مساهمة السياسة النقدية والمالية في النشاط الاقتصادي حالة الجزائر (2000-2015)»، **مجلة دراسات اقتصادية**، المجلد 4، العدد الثالث، جامعة قسنطينة، الجزائر، ص. 268.

[6]- **بنك الجزائر**، [2014]، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر»، **التقرير السنوي 2013**، ص. 26.

أين عرفت فيه عودة ارتفاع أسعار المحروقات منذ أواخر سنة 2014، وبالرغم من ذلك تفوّق معدل نمو الناتج في الجزائر معدلات نمو المحققة لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا دول المينا (2,3%) ولكن هذه النسبة تقل عن تلك المسجلة في الدول الناشئة والنامية (4%)[1]، أما سنة 2016 وما رافقها من انخفاض في الطلب الكلي الداخلي، أدى إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي إلى 3,3% بالرغم من الزيادة المعتبرة في قطاع المحروقات الذي ارتفع بنسبة 7,7% مقابل 0,2% في سنة 2015، وانخفض بالمقابل معدل النمو خارج قطاع المحروقات إلى 2,3% بعدما كان في حدود 5% في السنة السابقة[2]، ليتواصل بعد ذلك الانخفاض بشكل كبير في معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي إلى 1,6% نتيجة الانخفاض المدوي لقطاع المحروقات أين تراجع من 7,7% إلى (−3%) مقابل الزيادة البطيئة لقطاع حارج المحروقات منتقلة من 2,3% إلى 2,6%[3]، ليستمر في الانخفاض إلى 0,9% سنة 2019 وهو أدنى مستوى له منذ أكثر من 20 سنة، بسبب التراجع القوي لوتيرة توسع قطاع المحروقات[4]، وفي سنة 2020 عرف الناتج الحقيقي تراجع غير مسبوق بمعدل نمو سالب قدره 5− % بسبب الأزمة الصعبة التي شهدتها الجزائر بسبب فيروس كورونا والتي أثرت بشكل كبير على الاقتصاد.

وابتداءا من سنة 2021 عرف الاقتصاد الوطني انتعاش ملحوظا، حيث ارتفع معدل نمو الناتج المحلي من 3,8% إلى 4,1% سنة 2023، ما يؤكد تعافي الاقتصاد الجزائري من الأزمة الصحية الحادة[5].

المبحث الثاني: واقع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

لقد عانت الجزائر وكغيرها من الدول النامية للتبعية الاقتصادية وذلك لاعتمادها الشديد على صادرات المحروقات، الشيء الذي دفعها الى البحث عن بدائل تمكنها من النهوض بالإقتصاد، وهذا ما دفعها إلى تنمية صادراتها خارج قطاع المحروقات، من أجل ذلك انتهجت مجموعة من الإصلاحات مست السياسة التجارية الخارجية الجزائرية التي مرت بثلاث مراحل حتى وصلت إلى ماهي علية الآن، اعتمدت في ذلك على عدة إجراءات سهلت عليها هذه المهمة وذلك عن طريق هيئات ساهمت في ترقية الصادرات غير النفطية.

المطلب الأول: سياسة التجارة الخارجية في الجزائر

يحتل قطاع التجارة الخارجية مكانة مهمة يعكس مدى ارتباط القطاع الوطني بعلاقات تجارية مع العالم الخارجي، وفي ظل الدور الذي يلعبه هذا القطاع في توفير مداخيل للدولة، عمدت الجزائر في انتهاج مجموعة

[1]− **بنك الجزائر**، [2016]، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر»، **التقرير السنوي 2015**، ص. 30.

[2]− **بنك الجزائر**، [2017]، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر»، **التقرير السنوي 2016**، ص. 21.

[3]− **بنك الجزائر**، [2018]، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر»، **التقرير السنوي 2017**، ص. 14.

[4]− **بنك الجزائر**، [2020]، " التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، **التقرير السنوي، 2019**، ص24.

[5]− **بنك الجزائر**، [2024]، " التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، **التقرير السنوي، 2023**، ص20.

من الإصلاحات، وعليه فإن السياسة التجارية بالجزائر وكما هو معروف مرت بثلاث مراحل[1]:

1- مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية (1962- 1969)

وفيها عمدت الجزائر على تنظيم التجارة الخارجية معتمدة على مبدأ الرقابة من خلال عدة إجراءات نذكر منها: الرقابة على الصرف من أجل ضمان استقرار سعر الصرف؛ الرسوم الجمركية من أجل حماية الاقتصاد الوطني والصناعات التحويلية؛ نظام الحصص باعتمادها مجموعة إجراءات الرقابة تخص كل من الواردات والصادرات واحترام الحصص المقررة وذلك بهدف حماية الإنتاج الوطني والحفاظ على العملة الصعبة وتحسين وضعية الميزان التجاري.

2- مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1970- 1989)

خلال هذه الفترة كان احتكار التجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية، ضمن الإجراءات التي نصت عليها السلطات آنذاك بمنع عمليات التصدير والاستيراد على المؤسسات الأخرى مهما كان نوعها تعاونية؛ مختلطة أو خاصة، وكان الهدف من هذه الإجراءات التحكم في التدفقات التجارية حيث كانت أكثر من 80% من الواردات تحت مراقبة الدولة.

3- مرحلة تحرير التجارة الخارجية

بعد الأزمة الخانقة الذي مر بها الاقتصاد الجزائري في الثمانينات عمدت الجزائر بتطبيق إصلاحات جديدة والتي عرفت بالتحرير التدريجي للتجارة الخارجية والتي تهدف إلى زيادة القدرة على المنافسة سواء محليا وعالميا، ومعنى التحرير أو الانفتاح التجاري أن كل شخص طبيعي أو معنوي، مؤسسة خاصة أو عامة، محلية أو أجنبية قادرة على التصدير والاستيراد لهم حرية ممارسة عمليات التجارة الخارجية دون قيود ودون تدخل من الدولة، جزأت هذه المرحلة إلى ثلاث:

1.3- مرحلة التحرير المقيد:

بدأت أول بوادر كسر الاحتكار الذي مورس على التجارة الخارجية في قانون المالية التكميلي لسنة 1990جاء هذا القانون بعد ضغط صندوق النقد الدولي، الذي دعا الجزائر لتبني سياسة تجارية أكثر انفتاحا على العالم الخارجي، وذلك بانتهاج مجموعة من الإصلاحات تتضمن ضرورة تغيير سياسة تسيير التجارة الخارجية عن طريق إصدار قانون خاص بالتجارة الخارجية وتحريرها، تخفيض العملة المحلية، تغيير السياسة الجمركية بما

[1]- **صالح تومي، عيسى شقبقب**، [2006]، «النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر (1970-2002)»، **مجلة الباحث** ، العدد 4، ، جامعة ورقلة، الجزائر، ص. 32.

يلاءم سياسة التحرير، ورفع الدعم عن الأسعار. إلا أن هذا التحرير كان مقيدا بجملة من القوانين نذكرها كالتالي[1]:

- التصدير يخص صنفا من المتعاملين يطلق عليهم اسم الوكلاء وبائعو الجملة.
- يحدد قائمة السلع المستوردة.
- يهدف إلى حركة رؤوس الأموال عن طريق وجوب وجود ميزانية بالعملة الصعبة لتسديد قيمة السلع المستوردة.
- يلزم الوكلاء غير مقيمين، بالاستثمار في الجزائر مستقبلا في مجال الإنتاج.

2.3- مرحلة التحرير الجزئي:

إن لجوء الجزائر للاقتراض من صندوق النقد الدولي بتوقيعها على اتفاقيتين في سنتي 1989 و1991 أدى بها إلى الرضوخ إلى مبادئه وشروطه الصارمة بإجراء تغيرات هيكلية بتحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس أموال أجنبية. وقد نتج عن الاتفاق مع صندوق النقد الدولي مجموعة من الاصلاحات التشريعية حيث جاء قانون النقد والقرض (90-10) الصادر في 14 أفريل 1990 الذي يعتبر كمنطلق فعلي لتحرير التجارة الخارجية وإلغاء البرنامج العام للاستيراد وبرنامج الميزانيات بالعملة الصعبة واستبدالها بمخطط التمويل الخارجي تحت إشراف البنوك، حيث عرفت فيه المنظومة البنكية منعرجا حاسما، وأصبحت تعمل على توفير التمويل الخارجي دون التميز بين متعامل من القطاع العام أو القطاع الخاص، شرط أن يكون المعني بهذه المعاملات مسجل في السجل التجاري بصفة بائع بالجملة يستوجب موافقة البنك الجزائري لا الإدارة التجارية، إضافة أن الاستيراد لم يكن يخص كل البضائع بل كانت هناك قائمة خاصة، وكل هذه الشروط عرقلت التحرير الكامل للتجارة الخارجية[2].

3.3- مرحلة التحرير التام:

وذلك تنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي بالتوسع في عملية التحرير التجاري تزامنا مع توقيع اتفاقية التعديل الهيكلي ومن أهم الإجراءات المتخذة- رفع القيود الإدارية وإلغاء القيود الكمية على الواردات بتخفيض معدل الرسوم الجمركية وهذا تحضيرا لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية لتجارة OMC الأمر الذي نتج عنه الزيادة في الواردات السلعية، تخفيض قيمة العملة؛ رفع الدعم عن الأسعار؛ أما الصادرات فقد ألغي تقريبا كل الحظر عليها بهدف تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات بتطوير القطاع الخاص وتأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدفع الاستثمار المحلي والتقليص من تدخل الدولة وتشجيع الاستثمار الأجنبي.

---

[1]- **أحمد هني**، [1991]، «اقتصاد الجزائر المستقلة، **ديوان المطبوعات الجامعية**»، الجزائر، بدون طبعة، ص. 43.

[2]- **بن يوسف حسينة**، [2012]، «ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر (2000-2010) »، **مذكرة ماجستير في العلوم التجارية**، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص. 51.

وفي خضم هذا الانفتاح التجاري، الشراكة مع الاتحاد الأوروبي المعلن سنة 1995 ببرشلونة والموقع رسميا سنة 2002 وأثاره الايجابية على الاقتصاد الوطني بتحسن القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية؛ إدخال المزيد من المرونة على قوانينها الاستثمارية مما يشجع الاستثمار الأجنبي الذي يدفع بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر؛ استفادة المؤسسات الوطنية من الخبرات الأجنبية في مختلف المجالات التسييرية والتكنولوجية والتسويقية، من شأنه أن يحسن مستويات المعيشية بخلق مناصب شغل جديدة وتأهيل المؤسسات وتفعيلها لتنشيط الاقتصاد الوطني وتشجيع الصناعات خارج قطاع المحروقات[1]، وفي خضم محاولة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فهي ربما جاءت متسرعة بالرغم من تمكن الاقتصاد الوطني الاستفادة من الايجابيات من جراء هذا الانضمام، فاعتماد الجزائر على الاقتصاد الريعي يبين أن نمو التجارة الخارجية مرهون فقط بإنتاج النفط وأن سوق المنتجات البترولية والغازية غير مشمولة بالمعالجة المباشرة ضمن اتفاقيات OMC الأمر الذي يجعل صادرات الجزائر (صادرات النفطية تمثل حوالي 98% من إجمالي الصادرات) لا تتمتع بأي امتيازات يتيحها الانضمام لهذه المنظمة[2] إلى جانب الآثار السلبية المتوقعة من جراء المنافسة القوية للمؤسسات الوطنية من الجانب الأجنبي، وعليه فيجب على الجزائر مواصلة الإصلاحات المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي فيما يخص توسيع تحرير التجارة الخارجية لما يوفره الانفتاح التجاري من أثار ايجابية على الإنتاجية والنمو الاقتصادي في المدى الطويل، ولمعرفة مدى تأثير الانفتاح التجاري على الاقتصاد الوطني ومدى مساهمة حصيلة التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي سوف يتم تتبع تطورها من حيث تطورات الميزان التجاري بالإضافة لنتائج الإصلاحات المطبقة على الاستثمار المحلي من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستثمار الأجنبي في الجزائر من أجل ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

المطلب الثاني: اجراءات تنمية الصادرات خارج المحروقات

في ظل تخبط معظم المؤسسات العمومية في عدة مشاكل والعجز الذي وقعت فيه تزامنا مع الأزمة النفطية 1986، شهد الاقتصاد الجزائري بداية الانتقال من النظام الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، وهكذا سارعت الجزائر في تنفيذ مجموعة من الإجراءات وإصلاحات هيكلية لتحقيق استقرار الاقتصاد، وذلك بتبني استراتيجية وطنية لتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، من خلال منح عدة مزايا وتسهيلات نذكرها فيما يلي:

[1]- **زعباط عبد الحميد**، [2004]، «الشراكة الأورو-متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري»، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 1، جامعة شلف، الجزائر، ص ص. 64-65.

[2]- **خالدي خديجة**، [2005]، «أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري»، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 2، جامعة شلف، الجزائر، ص. 89.

أ- **التسهيلات مالية:** بعد دستور 1989 الذي حفز على تحرير التجارة الخارجية، صدرت عدة نصوص تشريعية تصب في نفس السياق، منها ما تعلق بالجانب المالي والإصلاحات المؤسساتية للقطاع البنكي الجزائري وغيرها من التسهيلات نستهلها بما يلي[1]:

قانون النقد والقرض 10.90 والذي جاء لتكييف النظام المالي ووضع قواعد متعلقة بتسيير ومعالجة عمليات التجارة الخارجية لاسيما عمليات التصدير، ثم قانون 90- 02 المؤرخ في 1990 الذي ينص في مادته 7 على أن يسمح للمصدر التصرف في جزء أو في كل المبالغ المحصل عليها بالعملة الصعبة من خلال قيامه بعملية تصدير منتجات خارج المحروقات.

وفي سنة 1994 أصبح بإمكان المصدرين تسجيل 50 % من حصيلة صادرتهم خارج المحروقات ومن منتجاتهم المنجمية، ومع إنشاء سوق الصرف بين البنوك عام 1995 كمساهم أساسي في تغطية العمليات التجارية للبنوك وعمليات زبائنهم المتعلقة أساسا بإعادة تمويل وتقديم تسبيقات حول الحصيلة المتحصل عليها من الصادرات خارج المحروقات، فتح حسابات للمصدرين بالدينار القابل للتحويل لتمويل النشاطات الخاصة بشراء المواد الأولية، حيث يمنح المصدر بالعملة الصعبة مبلغ 10% من رقم الأعمال المحصل عليه من عملية التصدير، انشاء مكاتب الصرافة سنة 1996 لتحسين الحصول على النقد الأجنبي وتدعيم الشفافية في تخصيصه، إضافة إلى تقديم الدعم لمصدري بعض المواد خاصة التمور حيث أن تصديرها يستفيد من دعم مزدوج طبقا للقرار الوزاري المشترك بين وزارة التجارة والفلاحة عام 2001 المتمثل بالتكفل 80% من نفقات النقل ومنح 5 دج لكل كلغ كمكافئة لتشجيع الإنتاج والتصدير.

وتشمل المساعدات المالية من أجل ترقية الصادرات ثلاث عمليات يرتكز عليها التصدير نذكرها فيما يلي[2]:

- ✓ **عملية البحث عن الأسواق الخارجية:** إن البحث عن الأسواق الخارجية يعتبر تكلفة تتحملها المؤسسة، وعليه ومن أجل ترقية الصادرات تمنح مساعدات مالية تمكن هذه الأخيرة من البحث في أسواق البلدان المستهدفة، الهدف منها دراسة السوق، التنقل والبحث، وضع وكلاء مأجورين وإنشاء مكاتب في الخارج، وضع تربصات للأعوان الخارجيين، دراسات تقنية عن المنتوج وإمكانية المشاركة في المعارض.
- ✓ **عملية التحضير للتصدير:** هنا تمنح المساعدات من أجل تمويل عمليات الصنع أو لتمويل استثمارات، أي خلق وتنشئة فروع إنتاج بالخارج أو تكون هذه التمويلات من أجل إنشاء مخزون في الخارج.
- ✓ **عملية التصدير:** تحتاج عملية التصدير بحد ذاتها إلى دعم بواسطة القروض والتي تختلف حسب طبيعتها إلى قروض قصيرة الأجل أو قروض طويلة الأجل.

---

[1]- **مروة مومن**، [2012]، « أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر (2000-2020)»، **أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية**، جامعة قالمة، الجزائر، ص. 137.

ب ــ <u>التسهيلات الجبائية</u>: من أجل تشجيع الاستثمار في قطاع التصدير وتخفيف العبء الضريبي على المنتجين المصدرين، هناك عدة تسهيلات جبائية خصصها المشرع الجزائري لعمليات التصدير تتمثل في إعفاءهم من بعض الضرائب، نوضحها فيما يلي[1]:

ــ الرسم على النشاط المهني (TAP):

تفرض هذه الضريبة على إيرادات أصحاب المهن أو رقم أعمال خارج TVA للمؤسسات، وهذا ما جاءت به المادة 219 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، حيث يقدر معدل الرسم على النشاط المهني بـ 2 % تستفيد منه الجماعات المحلية، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (2-3): الرسم على النشاط المهني TAP

الرسم على النشاط المهني TAP	الحصة العائدة للولاية	الحصة العائدة للبلدية	الصندوق المشترك للجماعات المحلية	المجموع
المعدل العام	%0,59	%1,3	%0,11	%2

<u>المصدر</u>: من إعداد الطالبة اعتمادا على معطيات وزارة المالية.

ويتم دفعه في مكان تحقيق رقم الأعمال أو المداخيل، وهناك إعفاء من هذا الرسم عند التصدير وارد في المادة 220 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، حيث لا يدخل ضمن رقم الأعمال المعتمد كقاعدة لحساب الرسم، مبلغ عمليات البيع أو النقل أو السمسرة المتعلقة بالمواد والسلع الموجهة للتصدير.

ــ الضريبة على أرباح الشركات: وضعت بموجب المادة 38 من قانون المالية لسنة 1991 وقد عرفت المادة 135من قانون الضرائب والرسوم المماثلة كما يلي: تأسيس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي حققتها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنوية المشار إليهم في المادة 136، حيث تفرض هذه الضريبة على أرباح الشركات بمعدلين 19 % لكل من قطاعات الإنتاج، البناء، الأشغال العمومية والنشاط السياحي و25 % لقطاعات الخدمات والبيع، وقد تم توحيد هذا المعدل في قانون المالية لعام 2015 وهو 23 % ليصبح 3 معدلات في قانون المالية التكميلي لعام 2015 وهي 19 %، 23%، 26% تطبق على التوالي على انتاج السلع، البناء، الأشغال العمومية، الهيدروليك ونشاطات أخرى، جاء هذا الإعفاء من هذه الضريبة الذي مس المصدرين في المادة 10 من قانون المالية لعام2011 والتي جاءت لتعدل المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، حيث تتضمن اعفاء دائم تستفيد منه العمليات المدرة للعملة الصعبة كعمليات البيع

[1]- **الهام آيت بن عمر بن عجال**، [2017]، « آليات تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات»، **أطروحة دكتوراه في علوم التسيير**، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص ص. 115-117.

وتأدية الخدمات الموجهة للتصدير، باستثناء عمليات النقل البري والبحري واعادة التأمين، كما يمنح الإعفاء حسب نسبة رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة.

ـــ **الرسم على القيمة المضافة** TVA: بموجب قانون المالي لعام 1991 أدرج هذا الرسم في النظام الضريبي وهي عبارة عن ضريبة غير مباشرة تدفعها المؤسسة ثم يتحملها المستهلك النهائي، تطبق على عدة عمليات منها المبيعات، التسليمات التي يقوم بها المنتجون، الأشغال العقارية ، المبيعات والتسليمات على الحال الأصلي من المنتوجات أو البضائع المستوردة ومبيعات تجار الجملة، كما تستفيد من هذا الإعفاء عمليات التصدير من جانب عمليات البيع والصنع التي تتعلق بالسلع المصدرة، عمليات الشراء أو السلع المستوردة المحققة من قبل المصدر والمخصصة إما لإعادة تصديرها أو إدخالها في صنع سلع معدة للتصدير وتكوينها، الخدمات المتعلقة مباشرة بعملية التصدير.

إن هذه القاعدة الضريبية خاضعة لأربع معدلات في الجزائر ابتداءا من أفريل 1992 أين بدأ تطبيق هذه الضريبة وهي: المعدل المخفض الخاص 7% والمعدل المخفض 13% والمعدل العادي 21% أما المضاعف 40%.

وابتداء من 1 يناير 1995 تم التخلي عن المعدل المضاعف 40% وتحويل السلع والخدمات الخاضعة له سابقا للمعدل العادي، مع الاحتفاظ بالمعدلات الأخرى[32]، ليتم لاحقا في سنة 1998 تغير المعدل العادي بزيادة نقطة أي من 13% إلى 14%، لتصبح المعدلات ابتداء من سنة 2001 على النحو التالي: المعدل المخفض 7% والمعدل العادي 17% [33].

أما في سنة 2017 قررت الحكومة من خلال المشروع رفع قيمة العديد من الرسوم وإقرار آخر، وفي السياق تم رفع الرسم على القيمة المضافة (TVA) بـ 2% حيث ستنتقل النسب المطبقة حاليا والمقدرة بـ 7 و17% إلى 9 و19% بهدف زيادة موارد ميزانية الدولة بما يعادل 110 مليار دج[34]، إلا أنه ووفقا لما جاءت به المادة 50 من قانون الرسم على رقم الأعمال يمكن استرجاع هذا الرسم، إذا تعذر الحسم الكلي للرسم على القيمة المضافة القابل للخصم ضمن شروط في المادة 29 من الرسم TVA المستحق دفعه يسدد المبلغ المتبقي، وتمس هذه العملية عمليات تصدير السلع، تسليم سلع وخدمات إلى قطاع معفى أو مستفيد من نظام الترخيص بالشراء مع الإعفاء من الرسم .

ـــ **الإعفاء من الدفع الجزافي** VF **ومن الرسم على النشاط المهني:** لقد نصت المادة 19 من قانون المالية لعام 1996 على إعفاء الصادرات خارج المحروقات وهذا باستثناء خدمات النقل البري والجوي والخدمات البنكية، خدمات إعادة التأمين. كذلك استفاد قطاع السياحة من اعفاء 3 سنوات يمس فقط رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة، ولقد جاءت المادة 6 من قانون المالية لعام 2006 لتدعيم ذلك.

ج ــ <u>التسهيلات الجمركية</u>: لقد لعب النظام الجمركي دور هام وفعال في التأثير على التصدير وزيادته وذلك عن طريق وضع برنامج حديث للقطاع، حيث شرعت إدارة الجمارك في إقامة سياسة شراكة بين المؤسسات الاقتصادية والأطراف الأخرى في سلسلة التجارة الخارجية لمواجهة تحديات العولمة وتحرير التجارة وتعزيز الاستثمار، ومن هنا يمكن القول أن الأنظمة الجمركية هي أحد أهم التسهيلات والتي تمثل جملة من الإعفاءات التي تنتفع منها السلع سواء عند دخولها أو خروجها من الإقليم الجمركي، فهي موجهة لتشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية باستخدام أساليب متعددة، وعليه تتضمن الأنظمة الجمركية عدة حوافز جبائية، مالية وإدارية تتمثل في ما يلي[1]:

– الإعفاءات من ايداع الضمان في إطار نظام القبول المؤقت من استيراد الرزم الفارغة لتغليف السلع الموجهة للتصدير أو السلع الموجهة لتحسين الصنع الإيجابي" التحويل " للتصدير لاحقا، كما يطبق على التصدير المؤقت للسلع لتحسين الصنع السلبي "إنجاز الأعمال" الموجهة للتصدير النهائي.

– إصدار وصل عبور السلع التي تمت عن طريق البر، وذلك بزيارة الموقع والتخليص الجمركي عن بعد.

– استخراج وصل العبور بالجمارك بالنسبة للصادرات التي تمت عبر الطريق البري.

– انشاء الرواق الأخضر الذي يسمح بالمصادقة على تصريح التصدير دون معاينة السلع لمدة عام وهو إجراء مبسط للعينات المشاركة في المعارض والصالونات ATA وتفعيل الدفتر CACI في الخارج الذي يسلم حصريا من طرف الغرفة التجارية الجزائرية.

– تقديم معلومات وتصريح مسبق قبل وصول السلع، وتتمثل أنواع الأنظمة الاقتصادية الجمركية فيما ما يلي[2]:

- ✓ **نظام العبور:** وهو نظام جمركي توضع فيه السلع تحت الرقابة الجمركية المنقولة في نفس المكتب أو من مكتب جمركي إلى آخر برا أو جوا، لكنه عدّل سنة 2017 في المادة 61 من الجريدة الرسمية في العدد 19.
- ✓ **الاستيداع الجمركي:** يقصد بالاستيداع حسب المادة 129 من الجريدة الرسمية الوضع الجمركي الذي يمكن من تخزين البضائع تحت المراقبة الجمركية في المحلات المعتمدة من قبل إدارة الجمارك، وذلك مع توقيف الحقوق والرسوم والحظر وغيرها من الإجراءات الجبائية الجمركية التي تخضع لها هذه السلع.
- ✓ **نظام القبول المؤقت:** يعتبر هذا النظام حسب المادة 174 نظام جمركي يسمح بأن تقبل في الإقليم الجمركي بعض السلع المعدة للتصدير خلال مدة معينة، وتحدد هذه المادة الشروط التي تجيز لإدارة الجمارك الترخيص لعمليات القبول المؤقت وهي "طلبات ادخال لوازم لتصليح واجراء التجارب والقيام

[1]- **ربيع قرنين، شراف عقون**، [2017]، «استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية بين اتجاهات التفاؤل وعوامل الحذر»، **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات**، المجلد 3، العدد 5، جامعة ميلة، الجزائر، ص. 451.

[2]- **مروة مومن**، [2012]، المرجع السابق، ص ص. 139–140.

باختبارات والمعارض، طلبات ادخال الغلق المعدة للتعبئة أو الأوعية الفارغة، طلبات ادخال العتاد المهني والعتاد العلمي البيداغوجي، طلبات ادخال العينات".

- ✓ **إعادة التموين والإعفاء:** يقصد بهذا الأخير حسب المادة 186 النظام الجمركي الذي يتمكن من الإعفاء التام أو الجزئي من الرسوم من استيراد سلع متجانسة من حيث نوعيتها وخصائصها التقنية مع السلع التي ضبطت في السوق الداخلية واستعملت للحصول على منتوجات سبق تصديرها.
- ✓ **التصدير المؤقت:** يمكن هذا النظام التصدير المؤقت لسلع ذات حرية التنقل عبر الإقليم الجمركي قصد أداء خدمة أو استعملها أو تناولها بالتحويل أو التصنيع أو الإصلاح ثم استيرادها ثانية، بالإعفاء الكلي أو الجزئي من الرسوم عند الاستيراد، ويمكن أن يمنح هذا النظام الجمركي سلع معدة للاستيراد ثانية على حالها بعد عرضها في المعارض أو تظاهرات مماثلة أخرى.
- ✓ **الرواق الأخضر:** هو أحد الأليات التي تستخدم لتسهيل عملية جمركة السلع وهي آلية مبنية على تقنيات تسيير الحظر والسرعة والإجراءات، تم تعميم هذه الألية منذ شهر ديسمبر 2011 على عمليات التصدير في الموانئ والمطارات، حيث يرمي إلى العقلانية في الرقابة الجمركية، وتخفيض التسيير البشري لعملية الجمركة، ربح الوقت بمراقبة جمركية مسبقة وتخفيض الإجراءات الإدارية.

د ــ التسهيلات البنكية: تستفيد من هذه التسهيلات كل مؤسسة منتجة للسلع وتعمل في مجال التصدير ومقرها الجزائر سواء لغرض المشاركة في المعارضة أو من أجل التصدير، تتمحور هذه التسهيلات فيما يلي[1]:

– الزامية التوطين عمليات تصدير السلع والخدمات من خلال البيع النهائي أو بيع التسليم لدى بنك وسيط معتمد ومؤسس في الجزائر، لمعرفة الصفقة انطلاقا من رقم تسجيلها وتقديم شهادة التوطين المطلوبة من قبل ادارة الجمارك عند إعداد التصريح الجمركي بالتخليص عند التصدير.

– يجب على المصدر استعادة عائدات التصدير في مدة لا تتجاوز 180 يوما بدءا من تاريخ ارسال السلع أو الخدمة، كما تضمنت تعليمة لبنك الجزائر رقم 01/07 المؤرخة في 03 /2007/02 الأحكام المالية المطبقة على الصادرات والقواعد المطبقة على التجارة الخارجية في السلع والخدمات، مزيدا من التسهيلات:

- ✓ أعفيت الصادرات من التوطين البنكي، إلا أن صادرات السلع الطازجة أو القابلة للتلف أو الخطيرة لم تعفى.
- ✓ على الوكيل الجمركي أو المودع دفع ثمن استيداع الصادرات في نفس وقت اجراء عملية البيع.
- ✓ لا يجب على المصدر بيع أو اعادة استيراد السلع خلال مدة أقصاها عام واحد من تاريخ ارسال السلع بعد حذف هذا الشرط من بند مسؤولية استعادة عائدات التصدير

[1]- **مطيع العرجوم، سمير بن سحنون،** [2022]، « ترقية الصادرات خارج المحروقات مقاربة وصفية تحليلية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010– 2019»، **مجلة أبحاث**، المجلد 7، العدد 1، جامعة الجلفة، الجزائر، ص. 219.

المطلب الثالث: الهيئات المساهمة في ترقية الصادرات خارج المحروقات

بعد الركود الذي أصاب الصادرات غير النفطية ومن أجل خلق ديناميكية جديدة لقطاع الصادرات أنشئت ومنذ سنة 1996 مجموعة من الهياكل الداعمة والمساندة لهذا الأخير حيث استخدمت جملة من الأدوات الجديدة عوضت ما كان موجودا قبل هذا التاريخ نذكرها فيما يلي:

1- اعادة تنظيم دور وزارة التجارة في مجال التجارة الخارجية:

في تاريخ 1994/08/16 وبناءا على المادة 8 من المرسوم التنفيذي رقم 207/94 تم إسناد مهمة ترقية المبادلات التجارية مع الخارج إلى هذه الوزارة وذلك بمساهمتها في وضع التصورات الجديدة للأدوات التنظيمية والهيكلية المتعلقة بالتجارة الخارجية، كما أنها تمثل شريكا أساسي في التحضير والتفاوض حول الاتفاقيات التجارية مع الشركاء الأجانب بالتنسيق مع المصالح الموجودة لدى البعثات الدبلوماسية للجزائر المكلفة بالشؤون التجارية، وبناءا على هذه الإجراءات يتمثل هدف السلطة في دفع الوزارة للمساهمة في تنمية الصادرات خارج المحروقات، وبذلك أصبحت الوزارة آداة الدولة لتوجيه الأعوان الاقتصاديين نحو التصدير وتحقيق التوازن في الميزان التجاري[1].

2- الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية Promox:

هي هيئة عامة ذات طابع إداري تتكفل بإعداد برنامج لتحليل أوضاع السوق وتكوين وتسيير شبكة المعلومات، نشر البيانات المتعلقة بالوضع الاقتصادي ويتحمل جميع الأعباء الخاصة بدراسة الأسواق الدولية ونقل البضائع وتمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد، تأسست بموجب المرسوم التنفيذي رقم 69/ 327 المؤرخ سنة 1996.

3 ــ الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة Caci: هي هيئة عامة ذات طابع صناعي وتجاري تعمل على تنظيم الملتقيات والتظاهرات الاقتصادية، تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية وتوسيعها نحو مختلف الأسواق الدولية، تزويد المستثمرين الجزائريين بكل المعلومات التي يطلبونها عن الأسواق الخارجية، أنشأت هذه الغرفة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93/96 المؤرخ في 1993/03/03[2].

4 ـ الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات Cagex: انشأت هذه الشركة بموجب الأمر المؤرخ في 01/10/ 1996 وهي عبارة عن مؤسسة ذات أسهم تملك رأس مال يقدر 2 مليار دج تساهم بها 5 مؤسسات تامين و5 بنوك، من أجل العمل على تشجيع التصدير خارج المحروقات، إدارة مستحقات المصدرين بالعمل على استرجاعها بالطرق الودية أوعن طريق التحكيم التجاري الدولي، المساعدة التقنية بتوفير المعلومات

---

[1]- **الجيلالي عجة**، [2007]، «التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية في احتكار الدولة إلى احتكار الخواص»، الطبعة الأولى، **دار الخلدونية للنشر والتوزيع**، الجزائر، ص ص. 250- 251.

[2]- **مروة مومن**، [2012]، المرجع السابق، ص. 141.

الاقتصادية والتجارية، كذا تقنيات التجارة والمالية الدولية متى طلبتها المؤسسات المصدرة، كما تقوم بتأمين 80% من المبلغ عند المخاطر التجارية، 90% من المبلغ عند المخاطر السياسية، مخاطر عدم التمويل، مخاطر الكوارث الطبيعية[1].

5- الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية Algex: أنشأت هذه الوكالة بتاريخ 2004/06/12 بموجب الأمر الرئاسي رقم 04/03 تعمل هذه الأخيرة على توسيع المبادلات التجارية وزيادة الاندماج العالمي ومن مهامها: المشاركة في تحديد استراتيجية ترقية التجارة الخارجية وتنفيذها ميدانيا بعد الموافقة عليها من طرف السلطات المعنية، تقييم المعلومات للشركات الجزائرية حول القطاعات الواعدة في الأسواق الدولية، مرافقة الشركات المصدرة خلال التظاهرات الاقتصادية في الخارج.

6- الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير Safex: انشأت هذه الشركة بتاريخ 12/24/ 1990 وهي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تعمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات، والترويج للمنتوجات الجزائرية ضمن المهام التي تمارسها والمتمثلة في: تنظيم المعارض العامة والخاصة على المستوى المحلي الجهوي، الوطني، الدولي، تنظيم مشاركة المصدرين الجزائريين في المعارض والصالونات في الخارج، تسيير واستغلال هياكل قصر المعارض، تنظيم الندوات والملتقيات، الإعلام في ميدان القوانين والتنظيمات[2].

7- **الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين Anexal:** بمبادرة من المتعاملين الجزائريين للقطاعين العام والخاص، تأسست هذه الجمعية في 2001/06/10 والتي تتشكل مواردها من المساهمات العامة للأعضاء، وحقوق الانخراط، ومداخيل نشاطاتها، الهبات، واعتمادات الدولة، والجماعات المحلية، وتتمثل وظيفتها في مراجعة تشريع صرف العملات الأجنبية ومدى مطابقتها لاقتصاد السوق، تشجيع إعادة صياغة قانون الجمارك بما يتوافق والمعايير الدولية المتعلقة بالصادرات، تطوير البنية التحتية للموانئ والمطارات، تطوير مناطق التخزين وجعلها آمنة، تطوير علاقات التعاون مع هيئات مماثلة على الصعيد الدولي.

8- الصندوق الخاص بترقية الصادرات Fspe: في عام 1996 وبموجب المادة 196 من قانون المالية الذي جاء نصها كالتالي: يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 084 ــ 302 عنوانه الصندوق الخاص بترقية الصادرات...، تم انشاء هذا الصندوق لدعم الصادرات، حيث يحدد مبلغ إعانة الدولة المتاحة بإشراف وزارة التجارة وحسب نسب تحدد مسبقا وفقا للموارد المتوفرة، وتقدم هذه الإعانة في الحالات التالية: المساهمة في الأعباء المتعلقة بدراسة الأسواق الدولية، التكفل الجزئي بمصاريف المشاركة في المعارض الدولية،

---

[1]- **عبد المجيد قدي، وصاف سعيدي،** [2002]، « آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر»، **مجلة العلوم الانسانية**، المجلد 2، العدد 2، جامعة بسكرة، الجزائر، ص ص. 230-231.

[2]- **بن جلول خالد،** [2009]، « أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي –دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر (1970-2006)»، **مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية** ، جامعة الجزائر، الجزائر، ص. 140.

المساهمة في تكلفة النقل الدولي وترتيب السلع الموجهة للتصدير في الموانئ الجزائرية، تمويل التكاليف المتعلقة بتكييف المواد وفق احتياجات الأسواق الدولية، أما بالنسبة للمشاركة في المعارض بالخارج فإن الصندوق يتكفل بالمصاريف بنسبة 100% في حالة المشاركة الاستثنائية بناء على قرار سياسي أو تقتصر على إنشاء شباك موحد، 80% في حالة المشاركة في المعارض والصالونات المدرجة في البرنامج الرسمي لمشاركة الجزائر، 50% في حالة المشاركة الفردية في المعارض الأخرى غير المدرجة في البرنامج السنوي الرسمي، كما يتكفل الصندوق بجزء من تكاليف نقل السلع الموجهة للتصدير على النحو التالي: 50% في حالة النقل الدولي للمنتجات الزراعية القابلة للتلف باستثناء التمور، 50% في حالة النقل الدولي للمنتجات غير الزراعية إلى وجهات بعيدة، 50% في حالة النقل الدولي للتمور، وبالنسبة لجميع الوجهات لهذا المنتج.

9- **المجلس الوطِن الاستشاري لترقية الصادرات:** بوجب المرسوم التنفيذي رقم 173/04 المؤرخ في 2004/06/12 أنشأ هذا المجلس الذي يضم ممثلين عن مختلف الوزارات الجزائرية ويتولى هذا الأخير المهام التالية: القيام بتقييم برامج ترقية الصادرات وعملياتها، المساهمة في توضيح أهداف تنمية الصادرات واستراتيجياتها، اقتراح كل تدبير ذي طبيعة تشريعية أو تنظيمية أو مؤسساتية لتسهيل تنمية الصادرات خارج المحروقات[1].

[1]-**مروة مومن**، [2012]، المرجع السابق، ص ص. 142-143.

المبحث الثالث: قياس أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2023

فبعد الدراسة النظرية التي قمنا بها من خلال الفصل السابق تمَ إسقاط أهم النتائج المتوصل إليها في الجانب النظري على واقع الاقتصاد الجزائري، لذلك سنقوم بتبسيط الدراسة التحليلية وتحويلها إلى نموذج رياضي قياسي من شأنه تبيين لنا بشكل أكثر دقة توجهات الاصلاحات المطبقة خلال هذه الفترة ومدى تحقيقها للأهداف المسطرة لها.

المطلب الأول: عرض متغيرات النموذج القياسي

بناءا للعديد من الدراسات السابقة وكذا النظريات الاقتصادية، سنحاول بطريقة قياسية دراسة العلاقة التي تربط بين الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع والصادرات الغير النفطية كمتغير مستقل في الجزائر خلال الفترة 1990- 2023 مأخوذة بالدولار الأمريكي، باستخدام نموذج الانحدار البسيط وذلك من أجل معرفة نوعية العلاقة التي تربطهما هذا من جهة، ومن جهة اخرى لمعرفة اثر الصادرات الغير النفطية على النمو الاقتصادي (المعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي) في الجزائر خلال فترة الدراسة. وفيما يلي سيتم شرح متغيرات الدراسة والتي بلغ عدد مشاهداتها 34 مشاهدة كالتالي:

- **إجمالي الناتج المحلي الإجمالي** (PIB): يعتبر الإنتاج الداخلي الخام من أهم المجمعات الاقتصادية في المحاسبة الوطنية الجزائرية، وهو عبارة عن مجموع القيم السوقية (النقدية) لكافة السلع والخدمات المنتجة نهائيا خلال فترة زمنية معينة، ويعتبر من أكثر المقاييس شيوعا واستخداما لقياس الأداء الاقتصادي (النمو الاقتصادي)، والذي تم تحليله سابقا.
- **الصادرات خارج قطاع المحروقات** (EX_{HC}): تعتبر الصادرات بصفة عامة حجر الزاوية في عمليات التجارية لأي دولة، باعتبارها المصدر الوحيد للعملة الصعبة الأمر الذي يجعلها محرك للنمو الاقتصادي، ولكن بناءا لبنية وطبيعة الاقتصاد الجزائري الريعي واعتماده على العائدات النفطية التي تتسم بعدم الاستقرار، تم الاعتماد والتركيز إلا على الصادرات الغير النفطية، وعليه فمن الطبيعي أن تؤثر هذه الأخيرة بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، والجدول التالي يبين تطور هذه الأخيرة خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (4.2): تطور الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 1990-2023

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الصادرات خارج المحروقات	439	375	449	479	287	509	881	643	370
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الصادرات خارج المحروقات	414	590	560	605	475	667	746	1132	980
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الصادرات خارج المحروقات	1386	766	967	1227	1153	1051	1667	1485	1391
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
الصادرات خارج المحروقات	1367	2249	2079	1916	4579	5980	5978	/	/

المصدر: معطيات بنك الجزائر.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن الصادرات الغير النفطية اتسمت بمستويات ضعيفة جدا ومتقلبة خلال الفترة 1990-1999، متراوحة بين الانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى، حيث سجلت أدنى مستويات لها سنة 1994 بقيمة 287 مليون دولار، وبعد سنة 1995 عاودت الارتفاع بسبب نتائج تحرير التجارة الخارجية، لتتأثر بعد ذلك كغيرها من الدول بالأزمة الأسيوية العالمية والتي أثرت على الطلب العالمي للمحروقات 1997- 1998 لتصل إلى 370 مليون دولار سنة 1998.

أما الفترة الممتدة بين 2000 إلى 2009 والتي عرفت بداية الانتعاش البطيء، حيث تم تسجيل 590 مليون دولار من الصادرات الغير النفطية سنة 2000، وهو رقم ضعيف نسبيا رغم تحسن الظروف الاقتصادية، ولكن بعد ذلك بدأت بوادر التحسن حيث تجاوزت الصادرات 600 مليون دولار في 2004. وتحسنت الصادرات الغير النفطية بشكل ملحوظ سنة 2008 حيث بلغت 1386 مليون دولار.

لقد دخلت الجزائر في هذه المرحلة في الاستقرار السياسي سمح بتحسن نسبة النمو وتنويع الاقتصاد تدريجيا، من سنة 2010 الى غاية 2016 نلاحظ انطلاقة جديدة ولاكن غير مستدامة عرفت فيما زيادة واضحة في الصادرات غير النفطية حيث بلغت 1227مليون دولار سنة 2011 و1455 مليون دولار في 2015، وبالرغم من كل هذا التحسن إلا أنه لم يكن مدعوما بإصلاحات هيكلية قوية تؤدي إلى استقرار واستدامة النمو

خارج قطاع المحروقات.

لكن من سنة 2017 إلى غاية 2023 كانت هناك قفزة نوعية في الصادرات غير النفطية حيث نلاحظ ان الصادرات تطورت بشكل واضح قدر بـ 1916 مليون دولار سنة 2020 ثم تبعتها قفزة ضخمة سنة 2022 قدرت بـ 5980 مليون دولار.

يعكس هذا التحسن بداية تأثير السياسة الحكومية الجديدة الموجهة لدعم التصدير وتنوع الاقتصاد مثل الانفتاح على السوق الإفريقية والاسيوية ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هنا وبشكل عام نلاحظ تضاعف الصادرات خارج المحروقات أكثر من 10 مرات بين 1990 و2023.

الشكل رقم (2-1): العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي والصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 1990-2023

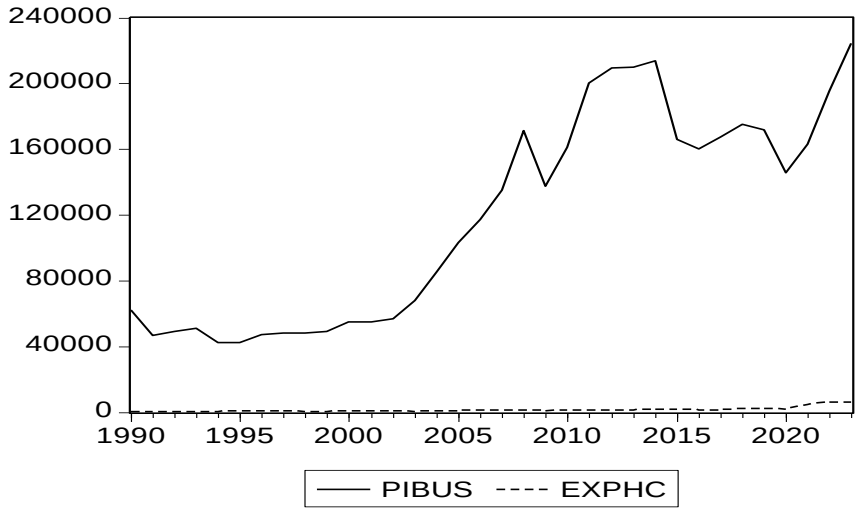

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج " ***Eviews*** ".

المطلب الثاني: صياغة النموذج القياسي

من خلال شرح المتغيرات التي تمّ الاعتماد عليها لبناء النموذج القياسي (الانحدار الخطي البسيط)، تمّ أخذ الصيغة الرياضية لمتغيرات الدراسة كالآتي:

$$PIB = f(EX_{HC})$$

حيث تمثل:

(PIB): الناتج المحلي الإجمالي (الوحدة: مليون دولار)؛

(EX_{HC}): الصادرات خارج قطاع المحروقات(الوحدة: مليون دولار).

ولغرض تقدير المعلمات، يجب أولا معرفة نوع العلاقة التي تربط بين متغيرات الدراسة من خلال شكل الانتشار كالتالي:

الشكل رقم (2-2): شكل الانتشار لمتغيرات النموذج

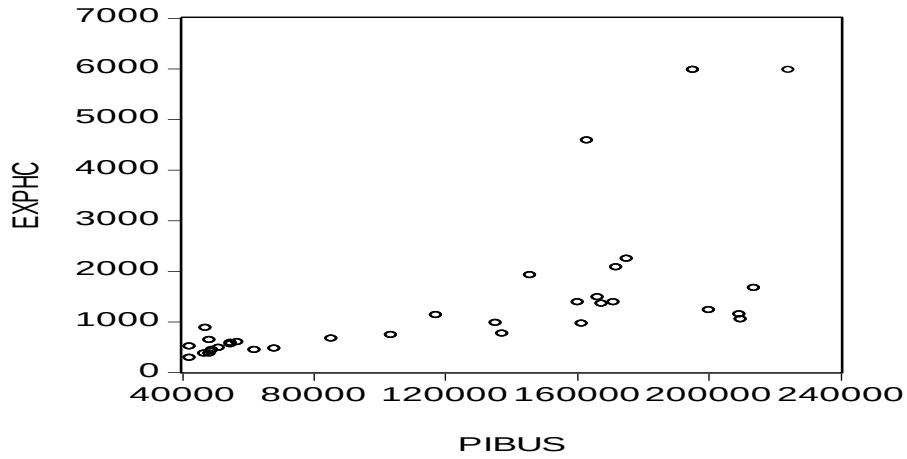

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج " ***Eviews*** ".

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن العلاقة التي تربط بين المتغيرات علاقة غير خطية، وعليه لابدا من تحويل الصيغة السابقة إلى صيغة خطية بإدخال اللوغاريتم على طرفي المعادلة:

$$\log PIB = \log A + \log EX_{HC}$$

يتم تقدير النموذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية كونها من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية وأسهلها، ويتم ذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (*Eviews*)، وبعد إدخال البيانات الإحصائية في هذا البرنامج، ظهرت نتائج التقدير كما يلي:

الجدول رقم (2-5): نتائج التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: LOG(PIBUS)
Method: Least Squares
Date: 06/17/25 Time: 21:24
Sample: 1990 2023
Included observations: 34

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(EXPHC)	0.646123	0.081149	7.962174	0.0000
C	7.078648	0.560631	12.62621	0.0000
R-squared	0.664557	Mean dependent var		11.51540
Adjusted R-squared	0.654074	S.D. dependent var		0.611431
S.E. of regression	0.359616	Akaike info criterion		0.849460
Sum squared resid	4.138349	Schwarz criterion		0.939246
Log likelihood	-12.44083	F-statistic		63.39622
Durbin-Watson stat	2.273126	Prob(F-statistic)		0.000000

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج " ***Eviews*** ".

المطلب الثالث: تقييم النموذج القياسي من الناحية الاقتصادية والاحصائية

قبل استخدام النموذج في تفسير العلاقات الاقتصادية المراد تحليلها، لا بد من التأكد أولا من مدى توافر وتحقيق شروط طريقة المربعات الصغرى المستخدمة في تقدير معالم نموذج الانحدار، اذ أنه لا يتم قبول أي نموذج رياضي أو قياسي إلا إذا توافرت فيه مجموعة من الشروط نذكرها كالتالي:

– **المعنوية الكلية للنموذج:** أي الحكم على العلاقة التي تربط بين المتغير التابع مع المتغير المستقل من خلال هذا النموذج، ويتم ذلك باستخدام معنوية اختبار فيشر (F) حيث اتضح لنا من خلال مخرجات التقدير في الجدول أعلاه أن قيمتها الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية 5%، ومنه فإن النموذج ككل مقبول احصائيا، ما يدل على وجود علاقة خطية جوهرية معنوية بين المتغير التابع الناتج المحلي الاجمالي والمتغير المفسر الصادرات خارج قطاع المحروقات.

– **المعنوية الجزئية للنموذج:** بمعنى هل المتغير المستقل معنوي أي يختلف عن الصفر أو العكس، حيث يسمح لنا برنامج " ***Eviews*** " بإجراء هذا الاختبار مباشرة دون إجراء الفرضيات، والملاحظ من خلال مخرجات التقدير أن المتغير الصادرات خارج قطاع المحروقات (EX_{HC}) معنوي لأن قيمته الاحتمالية أقل من مستوى المعنوية 5%، وأيضا بالنسبة للحد الثابت الذي اتضح ايضا معنويته في النموذج.

– **القدرة التفسيرية للنموذج:** يتم الحكم على القدرة التفسيرية للنموذج من خلال معامل التحديد (R_{Adj}) والذي بلغ قيمته 0,65، ما يعني أن المتغير المستقل (EX_{HC}) يفسر نسبة 65% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (PIB)، أما الباقي فتفسره عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج تنسب للخطأ العشوائي.

– **اختبار استقلال الذاتي للبواقي:** يتم الحكم على وجود استقلال أو عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي من خلال اختبار (DW)، حيث يتضمن الجدول الاحصائي الخاص به قيمتين حديتين قيمة دنيا وأخرى عليا، ومن خلال الجدول الاحصائي الخاص باختبار (DW) نجد أن القيمة الدنيا تقدر بـ $(d_L = 1{,}39)$ والقيمة العليا $(d_U = 1{,}51)$، وذلك عند مستوى معنوية 5% وحجم عينة قدرها 34 سنة (1990–2022) وعدد المتغيرات المستقلة $(K = 1)$، حيث يتم قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي إذا كان: $(2 \prec DW \prec 4 - d_U)$؛ $(d_U \prec DW \prec 2)$، أما في حالتي $(4 - d_L \prec DW \prec 4)$؛ $(0 \prec DW \prec d_L)$ يكون القرار برفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تبين وجود مشكلة الارتباط الذاتي، وبما أن $(DW = 2{,}27)$ وهي ما بين $(d_U \prec DW \prec 2)$، فإننا نقبل فرضية العدم بخلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي. ومن تم فإن الشرط الأول من شروط استخدام المربعات الصغرى متوافر.

– **اختبار تجانس البواقي (ثبات تباين الأخطاء):** يشترط لتطبيق طريقة المربعات الصغرى أن تكون البواقي متجانسة أي أن تكون البواقي قليلة التشتت، وبافتراض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود عدم التجانس

بين البواقي، مقابل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تجانس بين البواقي، يتم استعمال أكثر الاختبارات شيوعا والمتاح في برنامج "*Eviews*" وهو اختبار الانحدار الذاتي المشروط بعدم التباين (White)، حيث بلغت قيمة الاختبار $(F=1,75)$ بقيمة احتمالية $(Pvalue=0,19)$ وهي أكبر من مستوى معنوية 5%، وعليه يتم قبول فرضية العدم بتجانس البواقي (تباث تباين البواقي)، ومنه فالشرط الثاني من شروط استخدام المربعات الصغرى متوافر.

الجدول رقم (2-6): نتائج اختبار التجانس (White)

White Heteroskedasticity Test:

F-statistic	1.746278	Probability	0.191145
Obs*R-squared	3.442682	Probability	0.178826

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج "***Eviews***".

- **اختبار اعتدالية التوزيع الطبيعي**: يعتبر شرط اعتدالية البواقي من الشروط المهمة المرتبطة بحجم العينة في حالة عينات صغيرة، تم استخدام اختبار "جارك- بيرا" المتاح بالبرنامج "*Eviews*" لاختبار هذا الشرط، وأثبتت النتائج أن قيمة $(J.B)$ المحسوبة بلغت $(J.B=0,896)$ بقيمة احتمالية بلغت (0,64) وهي أكبر من مستوى معنوية 5% وعليه يتم قبول فرضية العدم التي تنص على أن البواقي تتبع القانون الطبيعي، ومنه فالشرط الثالث من شروط استخدام المربعات الصغرى متوافر. والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (2-3): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

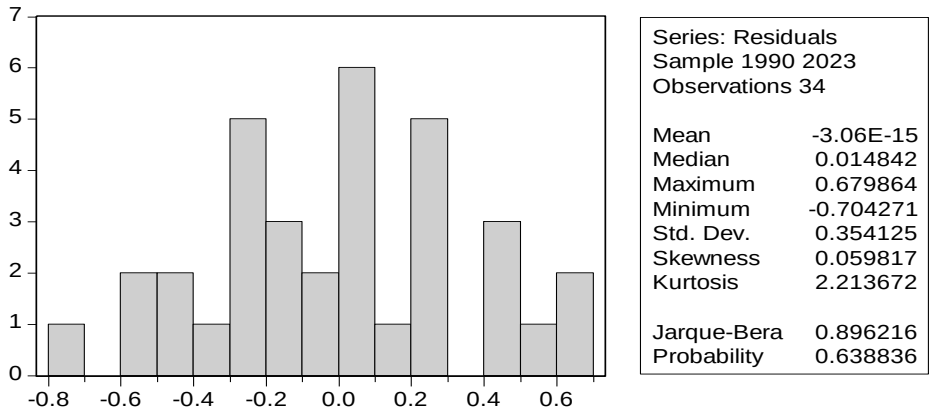

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على برنامج "***Eviews***".

أما اقتصاديا، فبعد مرور النموذج المقدر على جميع الشروط والخطوات الاحصائية بنجاح، سيتم الاعتماد عليه في تحليل وتفسير اشكالية الدراسة، فحسب النموذج المقدر يمكن استخلاص النتائج التالية:

- هناك تأثير ايجابي ومعنوي للصادرات خارج قطاع المحروقات على الناتج المحلي الاجمالي، وقدرت مرونته (0,65)، مما يعني أي زيادة في الصادرات خارج المحروقات بـ 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي بـ 0,65%،

وهذه النتيجة منطقية ومقبولة اقتصاديا وموافقة للنظرية الاقتصادية، نظرا للمجهودات المبذولة من طرف الدولة فيما يخص الاستراتيجيات المتبوعة لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، ما أثر ايجابا على كفاءة السياسة التجارية المطبقة خلال السنوات الأخيرة، كاستخدام التقنية المعلوماتية في سوق الأعمال، وتسهيل الاجراءات الإدارية فيما يخص التصدير والاستيراد التي كانت معقدة والمكلفة من قبل، بالإضافة إلى تمكن بعض المؤسسات الوطنية من منافسة المنتجات الأجنبية لامتلاكها موارد بشرية ذو كفاءة واستخدامها لتقنيات تكنولوجية العالية، وهذا ما يؤكد ما توصلنا إليه في الجانب التحليلي.

خلاصة الفصل

انطلاقا من ما تم عرضه في هذا الفصل فيما يخص تحليل وقياس أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر، عرضنا تجربة الاجراءات والاستراتيجيات المطبقة من أجل تحرير التجارة الخارجية من التبعية النفطية بهدف ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال فترة الدراسة وانعكاساها على أداء النمو الاقتصادي، والتي سوف نلخصها كالتالي:

تمّ التطرق في الجزء الأول، إلى تحليل أداء النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية، من خلال تحليل معدلات نمو الناتج المحلي الحقيقي ومعرفة مدى نجاح السياسة الإصلاحية لتحرير الاقتصاد من الهيمنة النفطية، التي أثرت سلبيا على باقي القطاعات الاقتصادية، وجعلت النمو الاقتصادي تحكمه متغيرات خارجية لا تستطيع السلطات التحكم فيه.

ولتحقيق الإصلاحات الاقتصادية الأهداف المسطرة لها، تم التطرق في الجزء الثاني عن دور الاجراءات والاستراتيجيات التي طبقتها الدولة لتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، من أجل دعم النمو الاقتصادي المستدام، الذي ينعكس ايجابيا على الاقتصاد وإنعاشه من كل الجوانب، وضرورة الاعتماد على موارد اقتصادية متنوعة مع تحويل مورد النفط إلى فرصة لا نقمة للاقتصاد، حيث نجد أن الجزائر بذلت مجهودات كبيرة من أجل انفتاح الاقتصاد الجزائري على الأسواق الدولية كدخول اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيّز النفاذ في سنة 2005، والانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية في سنة 2009، والشروع في مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وكل هذا من أجل تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية القطاع الخاص وجذب الاستثمارات الأجنبية.

إضافة إلى أن هناك بعض النتائج المتحصل عليها في الجانب الكمي من خلال الدراسة القياسية في الجزء الأخير، والمذكورة خلال نتائج التحليل الاقتصادي لنموذج الدراسة المقدر، الذي سيتم التوسع والتطرق لنتائجه الإحصائية والاقتصادية بالتفصيل من خلال الخاتمة العامة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تجسد هذا الموضوع حول دراسة اشكالية تنويع وترقية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تمّ من خلاله محاولة الإلمام والتوسع في الموضوع سواء نظريا أو تطبيقيا، ولمعالجتنا للإشكالية وكذا للأسئلة الفرعية المطروحة جزأنا الدراسة إلى فصلين لإعطاء إجابات مقنعة في هذا الجانب، ومن هذا المنطلق سيتم تلخيص أهم ما جاء في دراستنا كالتالي:

تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للنمو الاقتصادي وعلاقتها بالصادرات، واستهلنا ذلك بمفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي باعتباره ظاهرة اقتصادية قديمة حديثة ومتشعبة أيضا، فمنذ العصور القديمة أكتشف هذا المصطلح وتمَ البحث عن أهم العوامل التي من شأنها تحقيق ورفع من معدلات نموه، ويعتبر الكلاسيك هم البادئون في ذلك وأشادوا بعنصري العمل وتراكم رأس المال ودورهما في زيادة الفروقات بين الدول، إضافة إلى نظريات أخرى ركزت على الدور الذي تلعبه بعض المتغيرات في تثبيط النمو الاقتصادي كالنمو الديمغرافي وندرة الموارد الطبيعية والمعروفة بالمصيدة السكانية للاقتصادي "مالتوس"، في حين جاءت نظرية مخالفة ركزت على دور التقدم التقني في دفع عجلة النمو الاقتصادي فالاعتماد على الكفاءة في استخدام العوامل الإنتاجية عوض تراكمها سيؤدي ذلك إلى إمكانية الحصول على معدلات نمو أكبر، إلا أن هذه النظريات واعتمادها على التحليل النظري هو ما أدى إلى التشكيك في نتائجها خصوصا مع التطورات العلمية والتكنولوجيات الحديثة التي أنتجت حديثا، والتي استلزمت اعتماد نماذج رياضية لقياس النمو الاقتصادي، وعليه ظهرت نماذج أخرى ركَزت على عوامل جديدة إضافة للعوامل السابقة مثل الاستثمار والادخار والتقدم التقني، ولكن أكثر ما عاب عليها هي أنها ساهمت في اتساع الفجوة والتباعد الكبير بين العالم المتقدم والعالم المتخلف بسبب احتكار هذه الأخيرة على التكنولوجية الجديدة.

أما بالنسبة للصادرات فهي عملية انتقال السلع والخدمات من مراكز انتاجها محليا إلى مراكز تسويقها خارجيا، مقابل قيمية مالية بالعملة الصعبة، ومن هنا تتجلى لنا أهمية الصادرات في تنمية الاقتصاد الوطني وزيادة معدلات نموه، وذلك من خلال تحفيز الطلب الكلي وتشجيع الادخار وتراكم رأس المال، وكذا جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة التي تساهم في إدخال تكنولوجيا جديدة وخبرة، تعمل على تنويع وتحسين جودة المنتج وربطه بالأسواق الخارجية، فالصادرات تسمح بزيادة رأس المال الذي يؤدي إلى التوسع في الإنتاج وإنشاء صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية لها، والتي من شأنها خلق فرص عمل جديدة تعمل على خفض مستويات البطالة.

أما في الفصل الثاني، تم فيه دراسة تحليلية لكل من النمو الاقتصادي والصادرات خارج المحروقات، تمّ التطرق فيه إلى تحليل أداء النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية، من خلال تحليل معدلات نمو الناتج

المحلي الحقيقي، تم تطرقنا إلى ألأهم الاجراءات والاستراتيجيات التي طبقتها الدولة لتشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، من أجل دعم النمو الاقتصادي المستدام، الذي ينعكس ايجابيا على الاقتصاد وإنعاشه من كل الجوانب، وضرورة الاعتماد على موارد اقتصادية متنوعة مع تحويل مورد النفط إلى فرصة لا نقمة للاقتصاد، حيث نجد أن الجزائر بذلت مجهودات كبيرة من أجل انفتاح الاقتصاد الجزائري على الأسواق الدولية. ثم قمنا بتبسيط الدراسة التحليلية إلى نموذج رياضي قياسي بسيط من شأنه تبيين لنا بشكل أكثر دقة توجهات الاصلاحات المطبقة خلال هذه الفترة، وفي الأخير استخلصنا مجموعة من النتائج في الجانب التحليلي وكذا في الجانب القياسي والمتمثلة في:

- نتائج الدراسة

والمتمثلة في:

1- نتائج الجانب التحليلي

سوف يتم عرض كل من النتائج المتوصل إليها وكذا الإجابة على الفرضيات المقترحة في نفس الوقت من خلال دراستنا على النحو التالي:

- عرف نمو الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة كثرة التذبذبات الناتجة عن كثرة الدورات الاقتصادية في الجزائر، والتي أعطاها نوع من عدم الاستقرار نتيجة ارتباطه بصورة مباشرة بالصدمات الخارجية والمتمثلة في ارتفاع وانخفاض أسعار النفط، فالنمو الاقتصادي في الجزائر هو نتيجة تمويل الاقتصاد بالعوائد النفطية والمترجمة في استثمارات عمومية، وعليه تمّ إثبات صحة الفرضية الأولى التي تصب حول أن النمو الاقتصادي يتحدد بصفة أساسية من العوائد النفطية.

- الانتقال من الاحتكار إلى التحرير التام للتجارة الخارجية لم يعطي أي جديد ولم يبرز الأهداف التي كانت مرجوة من تبني كمنهج من تنظيم التجارة الخارجية، غير أنه حول السوق الجزائرية إلى سوق رائجة بسلع اجنبية، وذلك لاعتماد الوكلاء الخواص على الاستيراد هروبا من مخاطر التصدير.

- أن الجزائر قد خطت خطوات مهمة في سبيل تقليص تبعيتها لمداخيل المحروقات مما أدى في السنوات الأخيرة إلى تبني استراتيجية وطنية واضحة لترقية الصادرات الغير النفطية باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتسهيلات سواء مالية أو جمركية أو بنكية وجبائية حققت نتائج ايجابية بنسبة معتبرة حيث انتعشت الصادرات في هذا القطاع وتضاعفت أكثر من 10 مرات بين 1990 و2023، وعليه تمّ إثبات صحة الفرضية الثانية التي تبين أن الإجراءات والاستراتيجيات المطبقة من طرف الدولة تساهم في تحرير الصادرات وترقيتها خارج المحروقات.

2- نتائج التحليل الكمي

تبين من خلال تقدير نموذج الدراسة باستخدام التحليل القياسي والاختبارات القياسية ما يلي:

- النتيجة التي تم التوصل إليها باستخدام نموذج انحدار الخطي البسيط، أن هناك أثر ايجابي ومعنوي للصادرات خارج قطاع المحروقات على الناتج المحلي الاجمالي، وقدرت مرونته (0,65)، مما يعني أي زيادة في الصادرات خارج المحروقات بـ 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي بـ 0,65%، ما يبثبت الفرضية الثالثة القائلة بأن هناك علاقة إيجابية بين تنويع الصادرات خارج المحروقات وتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وهذه النتيجة منطقية ومقبولة اقتصاديا وموافقة للنظرية الاقتصادية، نظرا للمجهودات المبذولة من طرف الدولة فيما يخص الاستراتيجيات المتبوعة لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، ما أثر ايجابا على كفاءة السياسة التجارية المطبقة خلال السنوات الأخيرة، كاستخدام التقنية المعلوماتية في سوق الأعمال، وتسهيل الاجراءات الإدارية فيما يخص التصدير والاستيراد التي كانت معقدة والمكلفة من قبل، بالإضافة إلى تمكن بعض المؤسسات الوطنية من منافسة المنتجات الأجنبية لامتلاكها موارد بشرية ذو كفاءة واستخدامها لتقنيات تكنولوجية العالية، وهذا ما يؤكد ما توصلنا إليه في الجانب التحليلي.

- التوصيات

وعلى أساس النتائج المتحصل عليها ارتأينا إعطاء التوصيات التالية:

- العمل على تبني سياسة اقتصادية صلبة من أجل تنويع هيكل الاقتصاد، والحد من التبعية لقطاع المحروقات، وضرورة الاعتماد على استثمارات منتجة بعيدة عن الصدمات الخارجية.

- مواصلة الاصلاحات الخاصة بتنظيم المناخ المناسب للاستثمار المحلي سوءا إداريا أو قانونيا وتشجيع الاستثمارات الأجنبية للاستفادة من مختلف الفرص والتكنولوجيا الجديدة التي تجلبها هذه الاستثمارات والشراكة مع الاتحاد الأوروبي على حد سواء.

- تشجيع القطاع الخاص للاستثمار وتهيئة له المناخ المناسب من أجل القيام بدوره فيما يخص دفع التنمية الاقتصادية، ولتخفيف العبء على الميزانية العامة للدولة، وهنا يلعب الجهاز المصرفي دورا مهما في تشجيع استثمارات القطاع الخاص، ومنح له التسهيلات المناسبة من خلال تخفيف شروط الائتمان سواء أمام القطاع الخاص أو أمام المستثمر الأجنبي، اللذان يمكنهما تنشيط الاقتصاد بخلق إنتاج محلي وحركية في الأسواق من شأنها دعم النمو الاقتصادي في الجزائر.

- ضرورة مواصلة الاصلاحات الاقتصادية في جميع القطاعات بما فيها القطاع البنكي والمالي، وذلك بتطوير وتفعيل السوق المالي وإصلاح البنوك في الجزائر لاندماجها في النظام العالمي، وتدعيمها بما ينسجم وأهداف النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I- المراجع باللغة العربية

1.I- الكتب

أحمد فوزي الحصري، [2017]، «الأنظمة الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار»، **مؤسسة شباب الجامعة**، الإسكندرية، مصر.

أحمد هني، [1991]، «اقتصاد الجزائر المستقلة، **ديوان المطبوعات الجامعية** ، بدون طبعة، الجزائر.

بن رمضان أنيسة بن رمضان أنيسة، [2014]، «دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي»، **دار هومة للنشر والتوزيع**، الجزائر.

الجيلالي عجة، [2007]، «التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية في احتكار الدولة إلى احتكار الخواص»، الطبعة الأولى، **دار الخلدونية للنشر والتوزيع**، الجزائر.

حربي محمد موسى عريقات، [2006]، «مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)»، الطبعة الأولى، **دار وائل للنشر**، عمان، الأردن.

حربي محمد موسى عريقات، [2014]، «التنمية والتخطيط الاقتصادي: مفاهيم وتجارب»، الطبعة الأولى، **دار البداية للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن.

حربي محمد موسى عريقات، [2014]، «مبادئ الاقتصاد الكلي»، الطبعة الأولى، **دار البداية للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن.

خالد أبو القمصان، [2001]، «موجز تاريخ الأفكار الاقتصادية عبر العصور»، **ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر.

خالد أحمد فرحان المشهداني، رائد عبد الخالق عبد الله ألعبيدي، [2015]، «مبادئ الاقتصاد، الطبعة العربية»، **دار الأيام للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن.

سالم توفيق النجفي، [2000]، «أساسيات علم الاقتصاد»، الطبعة الأولى، **الدار الدولية للاستثمارات الثقافية للنشر**، القاهرة، مصر.

سحر عبد الرؤوف سليم، عبير شعبان عبده، [2014]، « قضايا معاصرة في التنمية الاقتصادية»، الطبعة الأولى، **مكتبة الوفاء القانونية للنشر**، الإسكندرية، مصر..

سهيلة فريد نباتي، [2015]، «التنمية الاقتصادية: دراسات ومفهوم شامل»، الطبعة الأولى، **دار الراية للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن.

عبد الرحمن يسري أحمد، [2003]، «تطور الفكر الاقتصادي»، **الدار الجامعية**، الإسكندرية، مصر.

عبد العزيز فهمي هيكل، [1986]، « موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية»، **دار النهضة العربية للطباعة والنشر**، بيروت، لبنان.

عبد الله الطاهر وآخرون، [2006]، « مبادئ الاقتصاد السياسي»، الطبعة الأولى، **دار وائل للنشر**، عمان، الأردن.

عبد المطلب عبد الحميد، [2010]، «الاقتصاد الكلي–النظرية والسياسات»، الطبعة الأولى، **الدار الجامعية للنشر**، الإسكندرية.

عبد المطلب عبد الحميد، [2006]، «النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي»، **الدار الجامعية**، الاسكندرية، مصر.

علي جدوع الشرفات، [2014]، «التنمية الاقتصادية في العالم العربي: الواقع والعوائق وسبل النهوض»، الطبعة الأولى، **دار جليس الزمان للنشر**، عمان، الأردن.

فرحي محمد، [2004]، «التحليل الاقتصاد الكلي، الجزء الأول: الأسس النظرية»، **دار أسامة للنشر والتوزيع**، الجزائر، ص. ص 71–72.

فريد نجار، [2008]، « التصدير المعاصر والتحالفات الاستراتيجية»، **الدار الجامعية**، الاسكندرية، مصر، ص. 15.

قاسم عبد الرضا الدجيلي، علي عبد العاطي الفرجاني، [2001]، «الاقتصاد الكلي: النظرية والتحليل» ، **منشورات ELGA**، مالطا.

القريشي مدحت، [2007]، «التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات»، الطبعة الأولى، **دار وائل للنشر**، عمان، الأردن.

كامل بكري وآخرون، [2000]، «مبادئ الاقتصاد الكلي»، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر.

محمد صالح تركي القريشي، [2010]، «علم اقتصاد التنمية»، الطبعة الأولى، **دار إثراء للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن.

محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، [2006]، «التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية»، **الدار الجامعية**، الإسكندرية.

محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، [2003]، «التنمية الاقتصادية – مفهومها، نظرياتها، سياساتها»، **الدار الجامعية للنشر والتوزيع**، الاسكندرية، مصر.

محمد عبد المنعم غفر، أحمد فريد مصطفى، [1999]، « الاقتصاد الدولي»، **مؤسسة شباب الجامعة**، الاسكندرية، مصر.

محمود حسن صوان، [2015]، «أساسيات الاقتصاد الإسلامي»، **دار المناهج للنشر والتوزيع**، عمان، الأردن.

مدحت القريشي، [2007]، «التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات»، الطبعة الأولى، **دار وائل للنشر**، الأردن.

موسى زواوي، [2015]، «مدخل عام للاقتصاد السياسي»، الطبعة الأولى، **منشورات الدار الجامعية**، الجزائر.

2.I- الأطروحات والرسائل الجامعية

إلهام آيت بن عمر بن عجال، [2017]، « آليات تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات»، **أطروحة دكتوراه في علوم التسيير**، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

بن جلول خالد، [2009]، « أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي –دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر (1970–2006)»، **مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية** ، جامعة الجزائر، الجزائر.

بن يوسف حسينة، [2012]، «ترقية الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الجزائر (2000–2010) »، **مذكرة ماجستير في العلوم التجارية**، جامعة الجزائر 3، الجزائر.

مروة مومن، [2012]، « أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر (2000–2020)»، **أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية**، جامعة قالمة، الجزائر.

ناصر الدين قريبي، [2014]، «أثر الصادرات على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر»، **مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية**، جامعة وهران، الجزائر.

3.I- الأبحاث والمجلات العلمية

اجري خيرة، بابا عبد القادر، [2017]، «دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970–2014»، **مجلة المالية والأسواق**، العدد السادس، جامعة مستغانم، الجزائر..

أحلام هواري وآخرون، [2019]، « وضعية الصادرات الجزائرية في الأسواق الدولية»، **مجلة دفاتر بوادكس**، المجلد 8، العدد 1، جامعة مستغانم، الجزائر.

بلقاسم لطيفة، عياش زبير، [2017]، «مساهمة السياسة النقدية والمالية في النشاط الاقتصادي حالة الجزائر (2000–2015)»، **مجلة دراسات اقتصادية**، المجلد 4، العدد الثالث، جامعة قسنطينة، الجزائر.

ثروت جهان وآخرون، [2014]، «العودة إلى الأسس: ما هو الاقتصاد الكينزي؟»، **مجلة التمويل والتنمية**، صندوق النقد الدولي، المجلد 51، العدد الأول، رقم 3.

خالدي خديجة، [2005]، «أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري»، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 2، جامعة شلف، الجزائر.

ربيع قرنين، شراف عقون، [2017]، «استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية بين اتجاهات التفاؤل وعوامل الحذر»، **مجلة ميلاف للبحوث والدراسات**، المجلد 3، العدد 5، جامعة ميلة، الجزائر.

زعباط عبد الحميد، [2004]، «الشراكة الأورو–متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري»، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد 1، جامعة شلف، الجزائر.65.

صالح تومي، عيسى شقبقب، [2006]، «النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر (1970–2002)»، **مجلة الباحث** ، العدد 4، ، جامعة ورقلة، الجزائر.

صالح مفتاح، [2003]، «أهداف السياسة النقدية في الجزائر (1990–2000)»، **المجلة العلوم الإنسانية**، العدد الخامس، جامعة بسكرة، الجزائر.

عبد المجيد قدي، وصاف سعيدي، [2002]، « آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر»، **مجلة العلوم الانسانية**، المجلد 2، العدد 2، جامعة بسكرة، الجزائر.

العقون نادية، [2016]، «أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1990–2011»، **مجلة الاقتصاد الصناعي**، العدد العاشر، جامعة باتنة، الجزائر.

لزهير طافر، [2010]، «النظرية السكانية وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع»، **مجلة الباحث الاجتماعي كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية**، العدد 10، جامعة قسنطينة.

مطيع العرجوم، سمير بن سحنون، [2022]، « ترقية الصادرات خارج المحروقات مقاربة وصفية تحليلية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2010– 2019»، **مجلة أبحاث**، المجلد 7، العدد 1، جامعة الجلفة، الجزائر.

ممدوح عوض الخطيب، [2009]، « محددات النمو الاقتصادي في القطاع غير النفطي السعودي»، **مجلة الإدارة العامة**، المجلد 49، العدد الثالث.

I.4- الملتقيات والمؤتمرات العلمية

دحمان بوا علي سمير، البشير عبد الكريم، [2008]، « قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي–حالة الاقتصاد الجزائري–»، **ملتقى دولي حول النمو الاقتصادي: (الطبيعة، المحددات، المقارنة)**، منتدى الاقتصاديين المغاربة، المغرب.

I.5- التقارير والقوانين

بنك الجزائر، [2014]، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر»، **التقرير السنوي 2013**.

بنك الجزائر، [2016]، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر»، **التقرير السنوي 2015**.

بنك الجزائر، [2017]، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر»، **التقرير السنوي 2016**.

بنك الجزائر، [2018]، «التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر»، **التقرير السنوي 2017**.

بنك الجزائر، [2020]، « التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر»، **التقرير السنوي، 2019**.

بنك الجزائر، [2024]، « التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر»، **التقرير السنوي، 2023**.

صندوق النقد العربي، [2012]، «التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الإمارات العربية المتحدة».

I.6- المواقع الالكترونية

احصائيات بنك الجزائر، الموقع الالكتروني:.WWW.Bank-of-AlgeriaDZ .

احصائيات البنك الدولي، الموقع الالكتروني: www.albankaldawli.org.

معطيات الديوان الوطني للإحصائيات، الموقع الالكتروني: WWW.ONS.DZ.

II– المراجع باللغة الاجنبية

II.1- Les Ouvrages

Jean-Marc Daniel, [2010], « Histoire vivante de la pensée économique: des crises et des hommes **»**, **Pearson Education**, France, Paris.

Éric Bosserelle, [2004], «Dynamique économique», **Gualino Éditeur, EJA**, Paris.

II.2- Articles et Rapports

Eliizaveta Archanskaia, Autres, [2010], «De L'importance de la Nature des Chocs Pétroliers», **Revue économique**, Vol. 61, Issue 3, Paris, France.